ضوء شرح المصباح نحو م

فی النحو للشیخ محمد بن احمد الاسفرا

تصحیح السید انور علی

سنة [illegible] طباعت

الصحو مولف مصباح سید رضی علم الهدی

إن الله على كل شيء قدير

بعونه وحسن توفيقه قد حلي بكسوة الطبع الشرح النافع المصراح

المسمى بالمصباح

للامام المفخم والاوحد المعظم النبيه النبيل العمدة محمد بن احمد الاصغر [illegible] على السيد

في المطبعة الاحمدي باهتمام آغا جان الاحمدي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق ما يتوشح به كرائم صدور الكتب والدفاتر ويتوفر على نشره
ألسنة البادي والحاضر حمد الله سبحانه وتعالى على زواهر أياديه التي
أشرقت في ظلم الدياجير تباشيرها وأصباحها واستنارت على
صفحات الأيام غررها وأوضاحها حمداً يرتبط أصناف العتيد من سوابقها
ويمتري أخلاف المزيد من لواحقها ثم الصلوة على المستقل بأعباء
الرسالة المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من البطحاء المعجز بفصاحة

مصاقع الخطباء عنترو جه كل منطيق شقاشقه الهادرة وفتق
في عضد كل مطيق حقائقه النادرة وعلى اله واصحابه مصابيح
الظلم ومجاديح الكرم اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجونه
تشعب فنونه نوع يابى عن الطلبة مرامه ويستعصي على ذي زمامه
يانف شامخ من الاباء وينبو بعطف جامح من الاستعصاء على
انه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه
واندرست صواه وانكشفت مرائره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه
وتضعضعت اركانه ودرس على الدروس رسمه وشفي ولم
يبق من خزانة الاقوام بلادح عجوز كان لم يكن بين الحجون الى الصفا
انيس ولم يسمر بمكة سامر قد ابا الحداثة وعفوا الصبا النقف على سواء

من طالبه واحقت بي جم غفير من منتحليه مع قلة بضاعتي
في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن اثم
ان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه بناء
على الاختلاف الي ويتفانون للاقتباس بين يدي ويتواظبون
على الاعتكاف حول بيتي ابدا ونحل اسمها ولدا ويكون كل
ضعف وخمول ونحصل مرامهم اي كوب وشر ماحيهم والى
محنة عرقوب ثقد وقد الحوا على لتسوافع الاقتراح واسفوا
بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلة في صنف الاغراض اشتمل على
ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فلنت عند اليهم العلة بانواع
واعتللت عليهم بالاوتاد والاجلة واخاد عنهم عما لووا اليه

اخادع الالتماس واواعدهم من يوم الى يوم مضى اخماس

بالاسداس علما مني بان دون مامهم خرط القتاد وتجشم عرق

القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن سوء الطمع ولم اجد بدا

من تحقيق آمالهم وتجهت كتاب شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء

مدين مآربهم وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من

القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الا ان العوائق

عاقتني عن تنقيحه وتشذيبه والزمان ثبطني عن تصحيحه وتهذيبه فلم

انقد لسواد ولم انتقف منه ما انا وقد سوّد الانسا صورهم اقلاما

وسئلوا واستعجلوا قد بيّنهم فامتلوا وطار الاجزاء فيما بينهم

بتقادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعلال فيها

الكلم عن مواضعه وتصحيف في مبادئه ومقاطعه فمن متصرف فيه
بالزيادة والنقصان نقضا وهدما ومن مفوق نحو ما اسهم القدح
والطعن كلا وذما جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان وتلك
لعمري من خطايا النعمان فما حظيت بغير الابؤس من هذا العمل
وما حليت الا بمأتي لا ادري من كل كسين عري ولم ازل آخذ
نفسي بان ارأب ما انشعب من صدوعه وانفطر واقوم ما اعوج من
كعوبه وانأطر وفيها قد انهمر الفتق واتسع على الراقع الخرق
من ان يسكن حذو الحروف الهاء وتظليل الجم بالاظلال في الهواجر وقد
ضيعت اللبن في الصيف سبقت قوارع العذل مضارب السيف فترك
لعمرو وطويته غره وهلم جرا ان ورد ما قد من الفضاء وملأ على

الافاضل حضرة مولانا الشيخ الامام علم الانام كاشف الاسرار
والحقايق منشئ اللطائف والدقائق ناشر الوية المعقول والمنقول
عامر ابنية الفروع والاصول ممهد لقواعد العقلية مبين
الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين
وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاد
علماء الدنيا لا زالت رباع العلوم بلطائف نكته ماهولة وارحام
الحكم بعواطف فكره مبلولة غلبت بحور مناقبه عن سمت التعريف
وكبر عمر ماثره عن طوق التقليب والتوصيف بل الاوصاف
تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين وتتحلى ما ان مدحت محمدا
بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ الى بعين الاعظام والاجلال

على جناح الاكرام والاسبال وتواتر على شوارد فوائده

تباعة على أثر قلائده فكنت اهتدي بانواره واغترف من تيار

بحاره واستشرف الى روائع فقره واستطلع طلع اثمار فكره

وانشد منشود بدائع حكمه واظفر بمنشود من جوامع كلمه

او ابده مما اوانس تلاد فوائده ولم ازل التقف من لفظه

ما هو اشهى من الشهد المشتار والارى المشور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الى ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب

وانخل ما فيه وامتخض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعيون فوائده واقتلد الاناسي من عيونه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفا لوجهي عن

الاطالة والاكثار مصرحاً بمحصل الكتاب معرضا

عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واستر

في مطاوعته علاوة الجد والاجتهاد عا

تصديت لتسويد منه الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي

من سيما قبوله سِن الاقبال وترتدي

من ملامح نظره برد ام العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه وهو اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما ادخلت الفاء في الخبر كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان ليستعملها احد

في كلامٍ مستانفٍ من غير ان يتقدّمها كلامٌ ومنه ما يأتي
في اوائل الكتب وبعدُ من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف
منه المضاف اليه ويُبنى على الضمّ ويسمّى غايةً وههنا حذف
منها المضاف اليه فلم يُبنَ وترك منصوبا على الظرفية
والعامل فيه امّا عند سيبويه وجميع النحويين لانها نائبة
عن الفعل تعمل في الظروف خاصّةً ولا يجوز ان يعمل فيه اردتُ
على معنى اردتُ بعد الفراغ من حمد الله ولا لفظه على معنى
اردتُ ان الفظه بعد الفراغ من حمد الله لان انّ تقطع ما
بعدها عن العمل فيما قبلها نصّ على ذلك سيبويه فلم يجز
في امّا اليوم فانّي خارج ان يعمل في الظرف خارج ويجوز
جعله منصوبا بامّا وذلك لانهم اذا كانوا ممّن يمنعون تقديم
معمول انّ عليها فهم لتقديم معمولها عليها امنع امّا اذا
قلت امّا اليوم فانا خارج فانت فيه بالخيار ان شئت
اعملت فيه امّا وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع
واما اذا قلت امّا زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيد الّا ضارب

اما لا تعمل فى المفعول به واذا قلت اما زيدا فانا ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب
زيدا بضارب جعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
وقد نقله بعض المتاخرين عن سيبويه ملخصا ولعل قول ابن الدّد
اما بادى بدء فانى احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب
بادى على الحال من الضمير المستكن فى احمد والعامل فيه هو قد
عمل مع وقوعه فى حيز ان فيما تقدم عليها ولا يمكن ان يجعل العامل
فى الحال اما لانها لا تعمل الا فى الظروف وفاقا ولا اعمال لما
مانع اخر هو وقوعه فى حيز ان وشئ مما فى حيزها لا يتقدم عليها
قوله جاء على النحو فى الكلام كالملح فى الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو ان مدار الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما
فان الملح ان استعمل فى الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان
استعمل فى الكلام نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول
صلح الكلام فصار منتفعا به فى تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم
يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له

لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول

على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام من شرط

الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل

والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى

شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون

الصفة لكونه نكرة وتقديره الانفصال معنى لا يقال اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال

او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به

معنى الماضي نحو زيد مالك عبيد امس او زمان مستمر

نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى

ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام

شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين

حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما

نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الا

لما عمل على الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال او الاستقبال

فيكون اضافة لفظية فى حكم الانفصال ولما قلنا انه قد

عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من

افعال القلوب المستدعية لمفعولين الممتنعة من الاقتصار

على احدهما وقد عمل فى الثانى وهو اما الكاف وحده فى قوله

كالمثلى ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به

المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة نحوى الكلام اذ

عمل فى الثانى عمل فى الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما

وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا فى الاول وان تكون

الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل

سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق

مثله فى قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق واجعل

الكاف منصوب المحل على الحال من المجرور دون المفعول

الثانى فيتأتى لك جعل اضافة محضة معرفة قلت يمكن

ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد تعسفا من

والانتصاب جاء على الحال او على المدح و
الارتفاع على انه خبر مبتداء محذوف وجيد
قوله مويدي الاسلام مويدي مجرور على الوصفية
للاصحابه واسم الفاعل ههنا تعرف بالاضافة لكونه بمعنى
الماضي قوله لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع
سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر لا زال
مسعودا بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه
مسعودا قوله لما استظهر مختصر الاقناع اي حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة
الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اي اردت تلخيصه
وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة
المحل على الخبرية لان الولد الاعز مراد مني تلخيصه
او مريد انا تلخيصه واضافة المختصر الى الاقناع ليشبه
ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص

بهذا الاسم كما في قوطم وسرنا ذات يمانة اى مدة مختصة بهذا
الاسم والضمير المجرور للمتصل فى حفظه جاز ان يعود الى الولد
من اضافة للمصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى حفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا
واتقن مافيه من النحو معنى ولفظا انتصاب حفظا على انه تميز
اى احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اى اتقن
معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعنى فيه صلته لمستقر
حصل او كان ومن النحو بيان له وانه اعنى من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن فى فيه
والعامل فيه اتقن والظرف المستقر اعنى فيه فكان المعنى اتقن الذى
حصل فيه وهو من النحو وانه اعنى من النحو وانكان حالا الا انه
يغنى غناء التميز فى رفع الابهام لان من فيه ههنا للبيان فان قلت اى
فرق بينه فى رفع الابهام ههنا وبين التميز الذى بعد اعنى معنى ولفظا قلت

الابهام الرافع اياه من التحو هو الابهام الكائن فی مضمون الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التميز هو الابهام الكائن فی مضمون الجملة اعنی نوع الاتقان علی مفعوله لان اتقان الشیء قد یکون باتقان لفظه وقد یکون باتقان معناه وقد یکون بهما جمیعًا الی غیر ذلک من المحامل فاذا قیل معنی ولفظا ارتفع الابهام وتبین المراد قوله ان یلظه ای اطعمه واذیقه والتلمیظ تتبع اللسان بقیة الطعام فی الفم وقد یکنی به عن الاکل لانه من روادفه وتوابعه قوله والحبر المدقق الحبر الاصل واحد الاحبار یقال للرجل العالم بتحبیر الکلام حبر والفتح والکسر لغتان فیه کذا ذکره الجوهری فی الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل علی الحال من فاعل یعلق وهو الاسم الموصول اعنی ما فیما یتفجر منه ولا یجوز ههنا ان یکون حالا من الضمیر المتصل من لان شیئا مما فی حیز الصلة لا یتقدم للموصول قوله فوجدت اکثرها تعاورا بین الائمة التعاور التداول اعتوروا الشیء تعاوروه ای تداولوه فیما بینهم وانتصابه علی التمیز قوله کراهة ما فیها من الایثار للعادة

انتصاب كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اى كراهتي ما فيهما قوله ونفيت عن كل منهما
ماتكرر اى عن كل واحد منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما
في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما وما فيما تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اى نفيت عن كل تكرره ويحتمل ان يكون موصولة
لان المنفى هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا
للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انه مفعول لهما ولانتصابهما
على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد التكرار
وهو بمعنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم مفعول
والمراد به الصبي المقدر مذكره واللام فيه للعهد او على سبيل
منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصاب غير
على انه حال من ضمير المتكلم باستصفيت ومدخر بالدال
الذال المدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله اذكر واذكر
وقد حكى ايضا فيه البيان مذخر واذكر قوله الا ما ندر اوشاع
محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شيء

اى لم الطول الا ذكر ما انه يحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله وليستبق مغانم اثاره اى ليغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم فضة اى مغانم من اثاره لان المغانم هى الاثار اى الثمر الحاصلة منه قوله وكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملا عليها اى المختصر وهو مستعار من كسر الطائر جناحه اذا ضمها اليه للوقوع والنقض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتملا على قيود القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض عليه بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به
وما كان ملفوظا به حكما والنوى فى زيد ضرب ان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك نحو ضرب هو وعمرو
نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثانى كونها دالة
على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة فى كونها لفظا
وذلك نحو جسق ومهق وجبق ومستق مثلا وغير ذلك من
اللاتى لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعنى اللفظة الدالة
لشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذى لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك المعنى الدالة هى عليه مفردا وقد احترز به عن
مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة مع الوحدة منه
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشرى فى حاشية المفصل
قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء فى لفظة
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به

وتجاوزه العامل اياه اليه قد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله
لفظة فلابد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم
سيضرب ضربنا ونحوهما مما تجرى فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغنى عن التاء فى
اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا لا
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد و
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين اعنى
للمضاف وللمضاف اليه فى قولك جاءنى عبد الله الكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه
متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلابد من التاء المؤذن
بالافراد فى لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان
الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوى على معنيين احدهما
المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثانى التعريف او التنكير

الطاريان عليه ولكن الفعل له دلالة على الحدث والزمان غير
وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا
تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه
من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع
ولا كلام فيه فان قلت ليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد لتنكير
القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه
اذا قال على معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ
على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عن مثله لا سيما
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة
بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
ميشوم المشئوم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يحرفونه
ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن نخاخ فانه يدل بالطبع على جع الو

لا بالوضع ولهذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع ايضا
لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دل على
معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع ولا سبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع للمعنى
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه فالجواب
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دل على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فعلم ان الشرائط المذكورة
في هذا التعريف قوله فهي كلمة ادخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني
فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى اثبت
للسكون في دلت لكان لفظ كل مذكرا اعتبار المعناه لا
ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخلت الفاء في الخبر ايذانا
بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالته
على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما
لسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق قطعا ولو ترك الفاء
لخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب قوله
وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على
ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما ان
يكون لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن

والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون له اعراب بوجه
ما اولم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا
كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها اولم تكن والثاني هو الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم يقترن والاول
هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم الكلام
به قيل منهم ان يعدوا الاسماء للموصولات من قبيل الحروف
لان الجواب لا يتم بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه
عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله
او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء
اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث
عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك
متى طلعت الشمس كان في معنى اتيك وقت طلوع الشمس
وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان
جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان

مطلقا لما يستشعره الضعف من وراء الاعراض باحد الشيئين

فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا

بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيدين

بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه

مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا

فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت

معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناها

على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما

قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة

على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل

اراد بهذه الامثلة الايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين

عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما

لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل

ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجئ والتعريف ممتنع
الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور
فيها التعريف واما قول الشاعر قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع * فلا يعتد به لقلته وندرته والذي
شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما
في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر
بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء لعدم مجئ الفعل لفظا
او تقديرا وانما علمت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم علمت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر
لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر
وان اوردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان يظهر صورة لا تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة لامتناع حرف الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى
محل لو كان فيه غيره من المعرب لظهرت تلك الحركة كقولك
بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع فى
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث لانهم حكموا على
مثل من وما والذى وغيرها بانه مبنى مع كونه البتة مرفوع المحل
او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك فى
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل فى الكلام اما فرقا
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد واحمر وذلك
لا يتصور الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
فى صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير شعر اقلّي اللوم عاذل والعتابن * وقولي
ان اصبت فقد اصابن * فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن * فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين
مختص بالاسم ارادوا به الثلثة الاول دون الاخيرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره هو
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

للماضي من الحال نحو قد قامت الصلوٰة اي قرب حال
القيام الى الصلوٰة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوّقين ومنها مختص
بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي والمضارع ومنها نحو
السين وسوف انما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل بل دخولهما ايضا
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يخرج
انما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا احترز بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول
هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربنا صح
ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شئ بخلاف ما اذا قلت زيد
ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شئ الا باصطلاح
النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شئ واما المرفوعة فقد
احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك اما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك الضاربه
فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجئ من بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاك هاتيا هاتوا
ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسند
هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهنالك واولئك التاء في انت انما اسنادها الى الضمائر المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسنادها جميعا

اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا امرأة هلمّ ويا قوم هلمّ
ونحوهما فلا شك في اسنادهما الى ما استكن فيهما
وكذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحقنا به الواو لانا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فصح نحو الواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسرّوا النجوى الذين ظلموا على
احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة
واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة
وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة
المفتوح الاخر يسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان
قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحرى
يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة فلان الاصل في البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم فتفضل بالحركة على الفعل
الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان للمضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه آخر وللماضي لما كان مضارعا
غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى
وللامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى الاصل دعو رمي وقد ثبت في اصلهم المقرر ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا ولا الف تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت ضربنا وضربن وانما اسكن عند
لحوق هذه الضمائر لان لا تتوالى اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة يعني الفعل
وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما الضم فعند الضمير
ضربوا لان الواو اذا كانت ساكنة يقتضي ما قبلها ضمة والثاني ما يتعاقب له الزوائد
الاربع والمضارع عين الزوائد والمضارع لانه لما جعلت لغة الاسماء للمضارع

من جهة المعنى وجب ان تخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما
صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن
الغائب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف لحركوها
في الابتداء ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها
انا ولانها في الاصل اخف فاستوى للمتكلم بالاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستشناع لان الفاء
العاطفة لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه بنباح الكلب نحو وو
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه جعلوها للمخاطب والتانيث لكونها علامة للمخاطبة
والتانيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تِعلم
بالكسر ثم عدل الى الياء فلم يجد واما النون فيمنع من زيادتها
اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تناسب اول الفعل فوجدوا ابين الحروف
بذلك الموضع النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولموافقتها او
نحن ولانها اقرب الحروف شبها بحروف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختص صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق **قوله** ويسمى المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقته
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج اما المعنى فمن جهة ان احدهما انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم مختص شائع في امة تخصص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد تشابه الاسم
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بنوع
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصلٍ واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجر
مكان الجزم على ما ستبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف أخرج حيا قلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اخير بذا ومع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممنوع ولذا اقطع همزته
نحو يا الله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تحرب حرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاكرم
افعل من يفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم

بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فابقوا الامر على الاصل تفاديا
بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو ااكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل عندهم كما هو في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واستعملها

ذكروا بان علة وجود الاعراب فی الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا
وأمثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة ههنا
فی محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى فی غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى فی مثلا لا يحصل
على الانفراد الا ترى لا يتوسط بين الكلمتين على هذا سائر
الحروف لا يقال ان فی قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والی على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فی تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني لكن
ولكن عند انحيازها الى الاسماء والافعال ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال فی واقع كما يقال الاشتمال

واوقع على هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اذا ة
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم و فعل
وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان دلالة
الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم
والفعل والاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين بشرط ان
يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قوله ان الحرف لا بد

من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيد النحوي
في تاويل مواخيك وعمرو غلامك مأوّل بمملوك فمن هنا
عرفت ان الكلام يفتقر الى شرائط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على جهة الاسناد لا على جهة التعداد والاضافة والتقييد
اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام زيد والرجل الذاهب
فقوله اذا ائتلف منها اشارة الى الشريطة الاولى وقد
احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة
الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة المشار
اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد يطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين فقوله والجمل اربع قد
عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فعلم ان المسند والمسند اليه
ان يعرض لهما عن صلاحية السكوت عليهما بجعلهما جملة اخرى وقد عرض لهما دون الكلام

الجملة الشرطية نحو ان اتاني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسند المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد و اقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف على ها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتداء والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف مسنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما اذا اعتمد وقد تقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاء الذي في الدار غلامه

ومررت برجل في كمه كتاب لقيت زيدا وعليه جبة وشيء من
أفي الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الأول وهو الظرف الذي لم يعتمد
على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من أن يكون حدثا
أو غير حدث والثاني لا يعمل في الظاهر بعده عند أصحابنا رح
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم يحتمل لضمير ومع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه مقدم
خبر له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله
إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطوا لإعمال
اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الأخفش منا في المسألتين أي
في إعمال الظرف وإعمال الصفات من غير شرط اعتماد هذا
إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فإن كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه أيضا وإن لم يعتمد
الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأمامك الوقوف
ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض لأن التقدير

وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحكم وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع
مثل هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا
تلخص هذا فنقول عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين لا
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدأ جملة ظرفية عندهم لكونه متأولا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة
للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة و
على كلا المذهبين فالاستتمام به الجملة الظرفية صحيح على
او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا اشتباه قوله وكل منها تقوم
مقام المفرد فتكتسي اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام
المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه وهو
المعني من قوله فتكتسي اعرابه وذلك يحكم بالاستقراء في سبعة مواضع
احدها خبر للمبتدأ وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وبكر اخوه ذاهب
وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار قولنا الداخلة جملة عند اصحابنا رحمهم الله

لسد ومسد استقر او حصل على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين لان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم انه مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها الخبر فى باب انّ نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وليغنى عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسن جاء زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا فى الدار ثالثها الخبر فى باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه لنكرك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثانى فى باب حسبت زيدا نحو حسبت زيدا قام ابوه وما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل العجبنى كرمه او ابوه كريم او ان اعجبك حسنه او فى جيبه شرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة لكونها خبرا نشائنا كالفعل ضوصيها الا ان يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا تستغنا صاحبها

عنها وشبونها له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم تحتج
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان توكد
وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة
واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة
وتعلق هناك معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان للحال
اصلا في سلوكها ونهجا في الاستعمال مسلوكا به اما الاصل فهو
ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث التجدد اللهم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلك الاصل
الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون مثبتا لفظا
بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا
في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقال غير راكب ثم ترى
الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج
جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل والنهج فانها
تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حتما واذا تمهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية يحسن ان تصل بما يدل على
الربط وهو الواو والموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الا
العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه
راكب وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل
ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافها عن
اصل الحال وعن نصبها في الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان
تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فضل الفاصل
ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخلو فعلها
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه في
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فان كان

مضارعا فلا یخلو من ان یکون مثبتا او منفیا فان کان مثبتا
فهو وارد علی اصل الحال و بجیئه فلا یجوز الواو نحو جاء الا
تقاد الجنائب بین یدیه وان کان منفیا فقد جاز فیه الامران
لوروده علی اصل الحال دون مجیئه فی الاستعمال نحو جاء
زید لا یرکب او و لا یرکب وان کان ماضیا فکذلک لسوغ الا
لاخراجه عن نحوها اذ لا بد فیه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا او من حرف النفی اذا کان منفیا نحو جاء زید قد
رکب او وقد رکب وقوله تعالی او جاءوکم حصرت صدورهم
ای قد حصرت صدورهم وعلی هذا قولک کنت قد اسعی فی
لذا ما کان یغنینی السعی او وما کان اما الجملة الظرفیة فالنظر
فیها لا یخلو من ان یکون عاملا فی ضمیر صاحب الحال المستکن فیه
او فی اسم مظهر بعده اما الاول فبغیر واو البتة لانخراطها
فی سلک المفرد بل هو مفرد عند بعضهم علی ما سبقت الیه
الاشارة وذلک نحو جاءنی زید علی فرس اما الثانی فسائغ فیه
الواو وترکه نحو جاءنی زید وعلی کتفه سیف او علی کتفه سیف

لما بينهما من شبهتي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاء نى زيد ان يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك
يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر ينصرف الى انه ما وقع بعده
ما فى ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سميت
قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان يزيدوها بما يعرض له
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع
ولكن بعد اخراجها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تعل من عطف عليها او لم يعطف

مستمر فيه نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في نحو قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيك وان لم تاتني اكرمتك وان اهنتني ولو تركت الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجوهري في مسائل العشرين باب الواو هذا العطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير اتيك ان اتيتني وان لم تاتني واكرمتك ان اهنتني وان لم تهني تحتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لانسلاخهما عن معنى الشرط فليجز في الواحد على ان قوله ان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل في الحال على ما مر من ضرب التاء ومنه الكنا

وهي رأيت برجل معه صقر صائداً به غداً اي مقدراً الصيد به غداً

كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين

رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ولا يحلق و

يقصر عند الدخول بل عند الخروج فوضح ان المستقبل لا يمنع و

حالاً في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله

ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر هي كالمستثناة

عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمته زيداً عمراً

شرف ابوه او ابوه شريف او ان تأته يكرمك او عنده مال ومنها

خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم

ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على

قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع

موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او

بعده او صفة للنكرة او حالاً وقد يظن ان منها الجمل المضاف

اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد اذ الخليفة عبد الملك

وليس بصحيح لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع هي الجملة الحقيقية

التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجمل
الحقيقية لا تقع مضافا اليها لاسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا ان
المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول السبب اشتراط الضمير
في هذه المواضع لفظا او تقديرا الظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة
التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا او وصفا او حالا
له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى
قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد نقضا علينا اما الاولى فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة يتجرد
عن ضمير ذي الحال محال فلا تقول جاء زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة
الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لم يكن

واقعة موقع المفرد فالحاصل انا متى حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد
انما هي الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع
في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة
الخالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه بينهما الا ترى
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الحين والظرف
لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كني عنه بالضمير بدليله فهي هو في المعنى فجرى مجرى قولك
انت اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما فهو وستر ذلك
لبيان هذه الاشياء الستة لا تفصيل فروع الجملة هنا اذ ليس في الكتاب منه
ولا اثر فهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد
نبهنا على ما يجوز خلاء عنه للتنبيه هو عنه قوله فصل الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها ماخوذ
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم
تعرب استعجب انت من حسن زيد لم تبين ان استعجب ام تنفي الحسن عنه ام تستفهم عما حسن منه واذا اعربت

واذا رفعته ظهر ان المراد نفى الاحسان عنه واذا جررته مع رفع
احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من قولهم
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس
والفساد وانما جعل الاعراب اختلافا فى اخر الكلمة دون اولها
واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحين المصير الى الحال الا
بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة
باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف فى اخر من
ونحوه فى قولك اخذت من زيد مر ابنك من الرجل فان مثل ذلك
الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحرف لاحظ لها
فى الاعراب وانما جئ بالحركة فى نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما فى اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح
الاخر او معتله فالاول يختلف بالحركة لفظا فى الاحوال الثلث نحو
جاء زيد رايت زيدا ومررت بزيد واما الثانى فلا يخلو من ان يكون
اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقدير لامتناع

الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا
والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة تثبت
في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا ورحى
واعراب المبني محلي لا تقديري للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم
بين المحلي والتقديري وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي
والعمى غار تقدر رفعه تقديرا وكذا الجر لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات على الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة و
ذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي
رايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة
ان تتطرف واو وقبلها حركة وقلبهم دلو في الجمع افعل ادل
ما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء محذوفة الاعجاز
حالة الافراد فاصل اب ابو بعصوا لقيل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم
حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوها فرقا بين
المنتسب وبين غير المنتسب والحذف بالمنتسب اولى لما فيه من النقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض النقل
اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صرح
فرد ما حذف منها لاجل النقل واذا رد المحذوف لم يتاطروا ان
يجعلوا اعرابها بالحركات لبعد الواو ولاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا الاعراب
بالحروف وتمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف وعلى ما
فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف وايقاعا للانس بها وتسنيا للطبع

قال قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع حملها للتثنية على المذكر بلا نظير لهما في الآحاد وخصوص هذه الستة لانها مقتضية للاضافة ولا فرع الافراد فصار التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاء ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وبهم في ذلك التغير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في امرء ثم سكنت الواو في حالة الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في الجر وياسلهما في الميزان ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه وثانيهما انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوا الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل في حالة الرفع والقلب في حالة النصب والنقل والقلب في حالة الجر وذكر جمال الدين في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان العلة في اعراب المثنى والمجموع بالحروف من النصف على النصف من الحروف والحركات الثلث على النصف لان الواو ضمة والالف فتحة والياء كسرة ولذلك لما اعربوا المفرد بالحركة لزم اعراب المثنى للمضاف الزائد عليه بالحروف واعلى الحركات بنظر الخصوص هذه الستة دون سائر المفردات

للاضافة المحضة وفاما اخرا كانها اطرد ردها الى الاصل فى
التثنية اعنى ابوان واخوان ولا يقال يدان الا فيمن يقول فى
الواحد يدى وفى العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة
مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه وابه
واعلم ان هنوه وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمه
وفوه وفمه وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر
وفى كلامهم قلت لبواب لدى دارها تيذن فانى حمها
وجارها وفى الحديث الا حمها الموت وقولهم ولصبح طمان
وفى البحر فمه وفى فمى ماء وهل ينطق من فى فمه ماء واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسى كما حذف حرف العلة
لمشابهتها فى خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل
الاسماء مقصورة فيقول اباه فى الاحوال الثلث كما قال الشاعر

ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • وقول ابي
حنيفة رضي الله عنه لا قود ولو رماه بابا قبيس ارد على هذا
ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حرف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابيّ واخيّ ولما
لم يلتبس ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
فقيل فيّ وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو قول صبحنا
الخزرجية مرهفات • ابار ذوي ارومتها ذووها • شاذ
والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك
واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاعطى
الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتي الرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل
منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت مشابهة لها في
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة النصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من
وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوص
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التناسب
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما فى ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما فى معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفى الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان
الجر اقرب منه الى الرفع فى المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
فى هذه الحروف وهل هى حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف فى زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
فى زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
عوض من الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد فان قلت ما ذا كان الالف فى زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فما الحاجة الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحركة بالضمة
بل انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة عليه بالفاعلية ففى هذا الحرف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال
فلا حاجة الى زيادة النون بدلا من الحركة لان لفظ الحركة وقد علمت ان الحركة تفعل الاعراب وانما هو نون الجمع ونون التثنية

بينهما فانقلبت اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
بينهما فيه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين في المعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر
لان حركة الساكن لا تكون الا بنائية فاوثرها ما هو العدل
الحركات من الاعراب وهو الكسرة اذ قد وجد تا ما لا تدخل
النوعين من الاعراب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم تضم لثقل الضمة وهو
اخر وهو ان نون التثنية اما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة

اما التوالي للاجناس واما الخروج من الضمة الى الكسرة فقد خفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى وهو
احد ما قوله للمتقدمين هو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة
عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع
احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى
للزومه الاضافة لكن في معناهما ما يدل خلا ان عليه من لا اسما فقلبت
الفه ياء مع المضمر دون المظهر فتقول ان كلا اخويك في الاحوال
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ الا اليه وعليه في الرفع فيحمل كلا
عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما يدل خلا ان عليه
ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ
به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا
تاما فصارا كاسم واحد في ان كل الشطرين لا يستقل بل والثاني
فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر يستقل

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به اجوا ان ينصبوا علامة
يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل
هذا الياء لا توجد اصلاً فى اواخر الكلم وانما توجد كثيراً فى وسطها
كسيّد وميّت وذيل وغيب ونحو ذلك اذا لم يوجد الامتزاج
فى المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه الاتحاد توجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة
ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثانى ما
ذكره المتأخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى
فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة
الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيراً على الاعتبارين حظهما وانما
تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر
فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا
معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظاً اى كما
ان لفظ العصا لا يتغير فى الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا و
ان قوله لفظاً احتراز عن الخط فان كلا ليس حكمه حكم العصا

حظا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن
الواو قطعا وفى الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو
يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء
وقيل انها فى حال الرفع تكتب بالالف وفى حال النصب والجر تكتب
بالياء لضربها بعرق الى الياء فى حالتين لصيرورتها معربة بالياء فى
الحالتين والف عصا تكتب فى جميع الاحوال بالالف قوله
ولسيتوى النصب والجر فى خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظى النصب والجر فى التثنية والجمع السالم
واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا
للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم
تقم فيه العلة التى اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبه
الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان
تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التناسب
والتشاكل واما التسوية فى الضمير بينهما فيجى من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون
في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها
لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت
كونها على حد واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة من نفس الفعل فلم يكن من زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا شبيها بها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فلما استاثروا
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب
على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا
ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين فالمناسبة حاصلة وايضا

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف
الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور
في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو
الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا
بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين لم يمكن زيادتها
في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما
يناسبها وهو التنوين قوله غير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين قوله غير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين

اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل
وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا
ان منعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا
انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل
له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمشابهة التنوين
انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف
واللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان
الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب
وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان فى موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه تسامح منه فى العبارة لان الفتح من القاب البناء
وما لا ينصرف ليس مبنى فحقه ان يقال وكان فى موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب
ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
فى دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه
فى رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه
هو حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة او ذلك علما لم يكن فيها د[illegible]
على المعنى الذى لاجله سميت نصبا قيل كان فى موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا لم [illegible]
النظائر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان فى موضع الجر مفتوحا قوله والاسباب المانعة من الصرف
انما منع اسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد تشابها الفعل الاسم [illegible]
لا مشتق من المصدر على ما ترى بيانا من بعد وكل واحد من هذه الاسباب ثانيا و فرع على الا[illegible]

اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الامر العام

مجردا عن الزيادة والمونث مع الزيادة فرتبته مقدمة على

رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة

الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على

فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة

ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان

لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم و

كذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد المفرد واما الالف والنون

المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث

اباهما على ما نبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان

من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف واما منع الصرف

لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا

الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع

الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متماثل بين الاصل

والفرع فلم يترجح

بالسبب الواحد تجاذب الفرع على جانب الاصل تجذبه الاصل
لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف
منه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسما
حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لا
السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللو
ووزن الفعل الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما
فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارع
لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
هما زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمه وان
مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان
تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا
تجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة وهذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين من
حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به لا ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين واثنين
وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت عارضية فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال
بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه الوصف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضية واما المعدولة فلا تستعمل الا اوصافا فكانت

الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال
وانما تقول رجال ثلث وانقلت ما عدل عنه ثلث الى الصفة لا يستعمل
الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومعه لم
يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير
منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت في
عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحران يعتبر
واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق
بين ثلث وثلثة وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان
الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في
طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبلى ضم اليه ابل الكلمة موضوعة عليه

بجری تانیث ثان وهذا معنی قولهم انه لا ینصرف للتانیث ولزومه

فان قلت البیت التاء فی طلحة لازمة ایضا فما بالها لم تنزل منزلة

سببین قلنا انما لزمت التاء فی طلحة لبعد العلمیة دون الجنسیة

واللزوم فی حبلی وبشری عند وضعهما فالالف فیهما کاحد الحروف

من الکلمة وعلامة التانیث فی حمراء وصحراء هی الهمزة وهی

فی الاصل کما فی سکری وعطشی الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء

قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة واما جعل همزة

منقلبة عن الالف لم تجعل اصلا لانهم قالوا فی جمع صحراء صحاری

فجعلوا الهمزة الفا حیث قلبت الالف الاولی یاء لانکسار ما قبلها

ثم جعلوها یاء ایضا لانکسار ما قبلها ایضا ولو کان الیاء الثانیة

منقلبة عن همزة اصلیة کما کانت الیاء الثانیة فی نحو خطیة لوجب

ان یظهر الهمزة فی شیء من هذا النحو نحو صحاری علی مثل صحاءی

کما ان اظهار الهمزة فی نحو خطیئة شائع کثیر فان قلت

اذا کان علامة التانیث هی الثانیة والاولی

لیس فی شیء من افادة التانیث فما معنی قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبّر
عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا الى ما ذهب
الشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما و
الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب يتضمن ان
يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقتر
به معنى هو كالتكرار او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على
زنة واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل هذا الباب
اساور واناعيم وسائر الجمع الذي ليس على زنة واحد مبني
عليهما والى هذا اشار المصنف رحمه الله عليه حيث قال كاساور
واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما
جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام و
اناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد
ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع
من الجمع مرة اخرى قوله وان كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية وعلانية ورفاهية
قوله فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء حذفتها فى الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها فى النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار
فى الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء فى مثل فواعل لانه جمع
بناء مستثقل وانهم كثيرا ما حذفوا الياء فى المفرد اجتزاء عنها
بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما
كان ذلك جائزا فى المفرد التزم فى الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه الا
التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف
واما فى النصب فلم يحذف لانك تقول سال الوادى ومررت
بالوادى ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادى
لان الياء مستحق الحركة فى حال النصب مجرى مجرى
الباء فى ضوارب فيكون جوارى كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل فتى لله وسنة حالة التعريف اما الصرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا مؤثرا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير ومنع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمي اذا الحقها التعريب في حالة العلمية
كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما
العجمة التنكيرية فلا يعتد بها ولا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و
ان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها
وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى
نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون واذا انكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف
نحو احمد وان جاء نظيره في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه
واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين المسمى باجدل والمسمى بنصر وان

الصرف وكذا العدل مع المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر
وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في
النكرة شيء يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابي الظلامة
النوفل الزفر فانه كان زفر ليس معدولا فلو سميت به رجلا
صرفته وعمر اذ حسب من هذا الباب لانه لم يوجد الا في
فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة فيصرف نكرة
وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف
في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان
وانما يكون لازما لا يزول الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لعدمه في الصفات المؤنثة نحو
ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجد في بعض النسخ سلمة مكان

سلمی و هو الصواب ولعل سلمی وقع تصحیفا عنه قوله ولذا
الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم یتضمن الثانی معنی
الحرف نحو معد یکرب و بعلبك فانه لا ینصرف للعلمیة والتـ
فان نکر صرف لزوال احد السببین اما اذا تضمن الثانی معنی
الحرف فالاسمان مبنیان نحو خمسة عشر وسیجیء ویجوز فی
نحو معد یکرب ان یضاف الاول الی الثانی ایضا فیجوز فی
الثانی اذ ذاك الصرف وترکه علی ان یجعل کرب اسم
قبیلة مثلا فیقال معد یکرب او کرب فی الاحوال
الثلث قوله وکل ما لا ینصرف فی المعرفة ینصرف فی النکرة
الا نحو احمر وانما لم ینصرف نحو احمر اذا سمی به للعلمیة ووزن
الفعل فاذا نکر عن العلمیة لم ینصرف ایضا عند سیبویه وعند
الاخفش ینصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفیة قد
زالت بالعلمیة والعلمیة بالتنکیر فبقی علی سبب واحد واما حجة
سیبویه فهی انه کان فی اول احواله غیر منصرف للوصفیة
ووزن الفعل فلما سمی به زال الوصف فلما نکر عاد ا

اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير لانه
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن
فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان
في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف
واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلا
فعل فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي
به فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد
نظير فان نكر لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش
كما لا ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان للمشابهة
بالاعجمي منزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيكون مشابهته قائما مقام السببين

فاذا كان الامر كذلك يجب ان لا ينصرف عند التنكير على
ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما
عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند وعد ما اجتمع فيها التعريف والتانيث ونوح ولوط
وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت احد
السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى و
قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا
اما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلا يجري فيه الا منع الصرف لان
الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمي بلدتين
فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فان قلت لعل السكون قاوم العلمية فبقي
العجمة والتانيث ولا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة تابعة لا
السبب واعتبارهما فبقيت العجمة والتانيث بالعلمية لا بانفرادهما اما الثلاثي

الرباعی نحو قدم اسم امراءۃ وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
حُبلى حُبلِیٌّ وحُبلَوِیٌّ بالحذف والقلب ولم يجوزوا في نحو حبارى الا
الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجرى نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراءة وان سميت به رجلا صرفته
للحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم
يوثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انها تظهر في التصغير نحو قديمة
وعنيق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التاء لانه منع الصرف ان سميت به رجلا او امراءة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى لها التانيث قبل

الا يرى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث
قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه منع الصرف
اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله وجه
فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عشرة انحاء فالاول
التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
عن اجتماع الساكنين وفعال هذا مؤنث بدليل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر الامام عبد القاهر
رحمه الله ان نزال عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل في ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه يدل على معنى انزل
ثلاث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة
كذا دالة على قصد تكرير الفعل جعله ثلاث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني

ونظيره القبا والمعنى التى الى قال فلما عدل عن انزلى استعمل
فى الكلام مونثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من المحمدة وهو ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وفى فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهى
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتى فى معنى الامر حيث شاركتها
فى الصيغة فجعلوها مشاركة لها فى الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهى التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التى عليها استعمال الفصحاء
هى الاولى وعليها البيت اى البيت الذى اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو للجيم بن صعب فى امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التى تختص بنداء المؤنث

نحو يا لكاع ويا خباث وهي الصامتة على الكسر لمشاكلته فعال في
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا منه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا
يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع
علما لامرأة تولية تعدل عنها هكذا قال الامام عبد القاهر و
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو
خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف اشباهه بالنداء فلهذا
اختص بالنداء في حال السعة قوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
او دخول اللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب
هو التنوين في منع الجر تبعا له التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ الجر انما سقط تبعا لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجوب لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور تفرع على اصل على قول من يقول ان الجر
بالمنع فانجراره ههنا حين [illegible] ان المقصد ان منع بعض ما لا [illegible] بالفعل منع الجر

يجرى اعرابه مجرى اعراب الفعل فى تعريته من الجر فى كل حال والوجه
الثانى ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل فاعيد اليه ما
أُخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم
لايقال ان حرف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاقبا
الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حرف الجر
لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تحدث
فى معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان
هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت
بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة فى جملة الفعل من
جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم اما اللام فبخلاف
اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبنى نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل فى الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعانى
الموجبة للاعراب عليه وانما بنى منها ما بنى لمناسبة بينه وبين ما
لا تمكن له اعنى الحروف والفعل ثم ان الاسم المبنى اما ان لم يكن له حالة

الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المصنف للمبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما
اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المبني المفرد للنفي
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات لشبه الحروف ولذا
الصدر من المركب لشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل منذ
الاشياء ليس مبني بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا تشبه
الحرف ولا تتضمن معناه وهي من المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف وانما
بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد او في غيرها من
المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك
اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد او
اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى
حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجازاة قوله اوما اشبهه كالذي والتي شبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا تستقل بالفائدة وانما تبنى اين وكيف على الحركة والاصل
في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين اختير الفتحة
قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا
اوواوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة
وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء
واما المنادى المفرد المعرفة فانما يبني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجهت بالخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا
بين ما يكون البناء فيه عارض وبين ما يكون هو عريق في البناء
وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى
منكرا نحو يا احمد ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المحذوف عنه اليا احترازا بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا
يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا
من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح
لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
بني الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف
اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص
ههنا واما نحو بعلبك فلا يبني منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حيث ومن قبل فانما بني
لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقصودا
فيه والاضافة معنى من الحروف واذا ظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا كان
معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معنى وانما على خبر المحذوف

الحركات وقيل بني على الضم لأن النصب والجر قد يكونان حال الاضافة

نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر تحاميا عن المخالفة بين الحركة

الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر

بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام

لا يستحقان الاعراب اصلا فهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فقد

استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منه بني بناء عارضا وهو ما

لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لتشبهها بالماضي نحو فعلن

عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء

كما صحح اخو استحوذ تنبيها على ان اصل باب يعوذ واما بني عند لحوق

نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة

نحو ليفعلنك فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه الكلمات

منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلثة تنقسم بحسب القسمة

العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهو واقع كالفعل

المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا

واقع كالحروف وغير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا ما تضمن منها معنى حرف الجزاء

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمل المصنف رحمه الله
عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون
عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن تصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
تقول عشرون وعشرين لانا نقول حينئذ انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول ان كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر
المصنف في اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر للمضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة معنى ان غير اي الاسماء المتضمنة

لمعنى ان تجزم الفعلين المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو
من تضرب اضرب وكذا اخواته الا اياً فانه لم يبن ان تضمن معنى
الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انه
ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره
في المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو ضده وهو كل وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملون الشيء على نظيره قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضاً
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه
كالفاعلية او ما اشبهها والمفعولية او ما يجري مجريها والاضافة
ونحوها وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها
وسمى تلك المعاني مقتضية الاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب

لحروف هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع

بالاسماء كما تقدم ذكره ليتدي اجرا حكم الاسم عليه والاعراب

حيث وجده او فرط من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه

موقع الاسم أ ذا لرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصب حيث وجده لا يقع

موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب

اضعف وجوه اعراب الاسم وجزم حيث وجده قد انحط عن رتبة المضارعة

وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم

مفقودا في الاسم وسموا تلك المضارعة الاسم مقتضية لاعرابه والذي

الذي هو به او فرط من المضارعة او وقوعه موقع الاسم عامل رفعه

والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل

النصب والحرف الذي حرمه عن تقدير الاسم وشبهه اعني ان واخواته عامل الجزم

اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما او كون آخر الكلمة

على وجه مخصوص فان العامل سبب المعنى المقتضي لكون

آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل

ضربان هذا غني عن الشرح قوله

وبما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت عليته اعلة تاثيره ترمل

اذا رايت الغلام في غلام زيد ما يؤثر في الثاني فيجره وعرفت

علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل

ما وجد فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت

عليته اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا اخفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ

النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة

وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله

الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد

تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم الحرف

انما يعملان بعد تقويتهما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع

والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

اما يقتضي الفاعل للفعل وما يضاهيهما ولا تقتضي شيئا سوى ذلك فالجر لا
يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب فقوله واما الرفع فعامر لان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل والفاعل
هو ما استند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في
صدر الكتاب واما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء
في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن يقتضي تصور الاسناد
لابد ان ينتقل الى المسند اليه ولا لكان المعنى لا يضاهي معنى الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو الفاعل اذا
وجب على الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا
قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين المسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترط ان يكون احد شيئا به لانه لو ظهر لا لجزء وما زيد فاذا كان
شرطه الاسناد لا الاتحاد فليس له ان تسند مرتين وقد ظهر ضرب الخلاف
والرجال ليس بناقض لان المعنى به الان لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين الفاعلية علة
واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو وقوله فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل
على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا نسلم

اليه الا عند تعذر الوصل وهو متصل وهو ما بارز كضربا وضربوا وضربن
وضربت وضربتَ واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كما
في زيد ضرب او قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول به
من غير وساطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا او متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني اما ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما
سيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على
احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا
تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل
ذلك لافادته نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معطي على الاطلاق
واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا
او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفته فلا يجوز ان تسكت
على احدهما لفقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز
حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره من يسمع حكايته يخلها صادقا
وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهما اعلمت وارايت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز
الاخفش اظننت واحسبت وازعمت واخلت وقد تضمن اخبر وخبّر وحدث

ونبات وانبات بمعنى اعلمت المتعدى بتعديته قوله ويقام المفعول مقام

الفاعل اذا بنى له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطى زيد درهما

اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا

اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي بضم اول متحركاته

وتكسر عين الفعل الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى

في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان

المتحرك الاول هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل دحرج تدحرج جلبب تجلبب

اما في المضارع فانه تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد

فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم و

يدحرج يتدحرج يجلبب يتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله لفظا لكون

الفعل مسندا اليه معنى ما عليه مفعول معنى كما ذكرنا قوله ويجب الاسناد

الى المفعول اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ما كان سائغ نحو اعطى

درهما واعطي زيد درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى وهو زيد احسن

لانه عاط اي اخذ ولما المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغ الاسناد الا الى الاول نحو علم

قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة

فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد جاز ابن ... الاسناد الى الثاني حيث امن من اللبس

نحو ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ونحو ظن

زيد ان ظننت زيدا ماخالك للالتباس قوله ومنصوب الفعل ضرب علي بن المقرئ اعلم انه
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا بالسوط و
ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل كذا التمييز فانه
ايضا من المنصوبات الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجي الا فيما وجد فيه
الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها
وكذا انتصب الفرس عرقا والتمييز نائب عن اصل اذ الاصل في طاب
زيد نفسا طابت نفسه وكذلك تصبب عرقه فاذيل عنه ايذانا بضرب من
المبالغة والتاكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي قد فصحت الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب تمييزا
عنه ايذانا لشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب الراس واشتعل
الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر
ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل مخبر هما من لطائف الاعتبار
قوله وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما
يجري مجريها فان قلت كيف جعل الخبر مهنا قسما من معمول العوامل القياسية

وعامله سماعي قلنا انه جعل الجر قسما من معمول الفعل الناصب على انه طلا
لا من معمول الفعل الناصب القياسي فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعامل
خمسة اعلم ان للمصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما
كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه
نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه
فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما ضربت ضربا فانه يتناول
ضروب الضرب من التاديب وغيره وكذلك يتناول القلة وغيرها من الازمنة
والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا و
معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب
المصدر او غير مصدره بما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني
فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في
الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم
يكن مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه في الاشتقاق
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربت سوطا لانه اسم اقيم مقام
المصدر لانه لما كان آلة الضرب سمي به مسمى وليس مصدر

ساط بسوط بل ليل توهم ضربته سوطين او اسواط و لو كان

مصدر المائتي وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدر

لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلاد لالة لضربت عليه

لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا

الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدر الضربت

لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب اسما بعين ماذكر نه

وايضا ماذكر تم منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت

لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله و

فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل

الافعال تشبيها له بالاواني التي يحل الاشياء فيها وقد سماه

الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها نيز ان حكم الزمان كله مبهمه

ومحدوده وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد

وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما

او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من

المكان كالسوق والدار فلا بد له من في نحو كما عسل الطريق الثعلب

من لسو دتا نوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل له صيغة
على ان ما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان فلم يدل الفعل
بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة من زيد عمرو فلم يعمل
فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك
كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما
انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله
تعالى العالم الى وقت حديثك كما اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان
مستقبل الثاني ان هذه الظروف لا تستقر على حد واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يصير شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا
فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من وجهين سلك به مسلكه في الانتصاب
وعند هو للحاضر من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان عند الليل وعند النهار
قلت عَند وعُند وعِند لا يستعمل الا ظرفا فلا عنده وسعه وقد يدخل عليها من حروف الجر

وحدها وقول العامة خرجت وذهبت الى عنده خطاء ولان
امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل ان الظروف
بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى من ظروف المكان
وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من
المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال
جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالتحريك ان
وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما حتى لو قلت ضربت وسط
راسه اى محل الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه
اى ضربت جرم راسه لان الوسط الجرم والوسط بونه في ذلك الجرم وقال
الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وجلست وسط الدار بالتحريك
وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو وسط
بالتحريك ثم قال وربما تسكن فيه وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار
فمتسع وذلك لان الدار مكان محدود فكان حقه ان يقال
دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل
اليه ونصبوا نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد

ونصب الدار بقوله بنيت الدار وقد ضعف هذا بان مصدر ... يجي على فعل
وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولا
لمقابلة لازما بمعنى خرجت وولد ونقص لبسه وهو علة لاقدام على
الفاعل من المنصوبات العامة لان الافعال تقتضيه بمعنى الاقدام
شرط انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فان فقد
من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا
امس لان المفعول له انما ينتصب بتضمن الفعل الذي قبله المعنى وجه الوجوه
يتصف بمثل الصفة الا بعد هذه الشروط ومتى فقد فقد خرج عن الصفة لانه اذا
كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله تحته واذا كان فعلا لغير
الفعل الاول فكذلك لان فعل غيره لا يدخل تحت فعله وكذا اذا
لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت
لمخاصمة الشر ايراد هذا المثال لفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه
الفعل المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
لفاعل الفعل المذكور كما توهمه بعضهم بل يكفي كونه عذرا له شيء كان

غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المفعول
له كما يجئ نكرة يجئ معرفة خلافا لابن
السراج قوله والمفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى الماء
والخشبة وتعديده من المنصوبات العامة
انما تستقيم على مذهب الاخفش لان
الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد
قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة
وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف
والعطف لا تعمل والاخفش على ان انتصاب
ما بعد الواو انتصاب مع نحو جئت
معه فقد نقوا قوله بان مع منصوب

عن الظرفية والخشبة في قولك استوى
الماء والخشبة ليس نظروف الان له
ن يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام
مع وكان الواو حرفا لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعدها
اعراب مع كما
انهم وضعوا الا موضع غير
عربوا ما بعدها اعرابه
فلو والخامس من المنصوبات
لعلو الحال وبيان ان
ه له على المفعول به
حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل
به وقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد
عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب

علیه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول به ثم انه اما ان يكون فاعلا
او مفعولا به لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما اشبهه من
الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو
ما شانك قائما فذ والحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول
معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما فيهما من معنى التنبيه
وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لانه موضوع للسؤال
عن الحال فالحري ان يكون الحال متمكنا في جوابه قوله وحقها ان يكون
نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب تخالفهما لانهما لو
تطابقا تعريفا وتنكيرا لاشتبها بما ان لا يتطابقا اعرابا نحو ما الى عرفهما
في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى
الصفة للفعل لذلك سماها سيبويه نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه فاذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره
ولذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو جاءني راكبا رجل
وعليه قول الشاعر شعر لعزة موحشا طلل قديم * عفاه كل اسحم مستديم

اعلم ان نصب الحال عن النكرة يدل ان التقديم قبيح الا اذا كا
النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
متخوفا يوم الوغى الحمام وقولك هل اتيك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القبح تسامحا وتساهلا واطلق
القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذاهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ
لا يكون هذا من تنكير الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال معرفة

من صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ذو الحال
طلل بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره
وجهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم فالحاصل ان تقديم
الحال على ذى الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا فاللازم نحو
جاءنى راكبا رجل والجائز كما فى قوله جاءنى راكبا زيد
وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا
نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا
عند ابن كيسان لان الحال صفة فى الاصل وصفة
من التوابع واحسن حالا لتوابع ان يقع بعد المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع
له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة
وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف فى ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس
عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما
ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث
هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل
من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و
احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق
لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله
عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها
لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة
من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول
لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند
المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل
بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة
بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

فههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيدا عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب ولا
على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط للاسم اذا كان
بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا انما نصب الظاهر لان المعنى على الحال
بدليل انك اذا اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح ذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من فعل فاعمل
عمل الفعل المبني للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل

المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكر من اشتراط
احد الازمان والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فغلامه
غلامه مرفوع بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في
التقدير جار على يُضرب لان اصله مُضرَب ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعول الافعال فصار مَضرَبا ثم ضُمّ الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مَضرُبا فاشبع ضمة الراء فتنشأ منها الواو وانما فُعل ذلك
لرفضهم بناء مَفعُل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مُكرَم ومعطًى فجار
على يفعل لفظا ومعنى تقول زيد مكرم اصحابه ومعطًى غلامه درهما كما تقول
يُكرَم ويُعطى غلامه والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي
وصعب وما اشبه ذلك مرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجرها مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسنٍ وجهُه كريمٍ اباؤه وشريفٍ حسبُه ترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباؤه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية سبيل القطع اذ لو احتمل مع الفاعلية الاخبر زيد

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المسند لفعيل كريم
اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف
عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم
قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني
الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في
الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في
اسم الفاعل و هذا الفعل موجود اقبل زمانك لا يقدح في كونه
حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم
فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه
تريد الحال والقيام قد كان معك قبل حالك بزمان ويدل
على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس
قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال
محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو
كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان
هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا

زيد حسن مريدا به سيحسن او كان حسنا فقد انقطع قوله المصدر هو
الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل مشتق منه
الى المصدر اسم يستقل بنفسه يستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يصاغ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لابد ان يكون فيه الاصل والزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته
قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر
مشتقا وان دل فانما يدل على اصالته في التصرف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه
الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او كل فعل له رفع ونصب كان المصدر كذلك وانما
قال فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا كما تقول من ان ضرب
زيد عمرا الا ان الفعل المصدري بمنزلة المصدر في كونها

نحو اعجبنی ان یخرج زید او عجبت ان یخرج زید وبلغنی خبر ان یخرج زید
وان یخرج خیر له فلما کان منزلته فی الاعراب فی هذه المعانی
کان المصدر ایضا بمنزلته فی العمل وفی امتناع تقدیم ما
یعمل فیه علیه فلا تقول اعجبنی زیدا ضربك به کما لا تقول زیدا
ان ضربت قوله ویضاف الی الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدی
الی الفاعل خمسة اضرب احدها ان یضاف الی الفاعل ویذکر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنی ولذا احمل المعطوف علیه والصفة علی الموضع نحو
دق القصار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثانی
ان یضاف الی الفاعل ویترك ذکر المفعول نحو عجبت من ضرب زید ای
من ان ضرب زید عمرا والثالث ان یبنی المصدر للمفعول ویضاف
الی المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زید ای من ان
ضرب زید وعلی هذا مسئلة الکتاب عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض
والمضاف الیه ههنا مرفوع معنی لانه مفعول ما لم یسم فاعله والرابع
ان یضاف الی المفعول ویترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا
يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالمضاف اليه فى الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما فى الفاعل لما للمصدر
اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل اعجبنى قيام زيد
فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا
على العكس او بترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
اتسع فيه فيجرى مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدى و
كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررنا فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو قليل لم يجئ فى التنزيل ولهذا لم يذكره المصنف لقلته وقد
ويترك ذكرهما كما فى قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فاطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله يحذف ويحذف للعلم به ولم يضمر
لان المصدر اسم جنس ولا شئ من اسماء الاجناس يحتمل الضمير ومما
يدلك على فيه انك تقول اعجبنى من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك فى الفعل لان الفعل ابدا خبر وحديث
فى الخبر اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدر خلوه عن المسند اليه اخلت بخلاف المصدر فانه اسم

والاسماء كلها لا يليق بها ان يكون مسندا الى شئ واما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى
هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به
وجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في ذلك
متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني علم ان الاسم غير اصيل في العمل
انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر ههنا لان في الكلام
معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم
ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد
فاذا اضيفت تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب
عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض
الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما
قال في الغالب احترازا من قولهم ثابت الغدر وقتلى الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغدر وقتلى في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيهما تبيين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيفت تبين النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون في غلام زيد ان معنى غلام لزيد ايضا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه بين من المضاف منزلة التنوين
فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه فلو كانت اللام مقدرة فيهما حتى يكون تقديرها لجاز ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سوالا وهو ان المضاف اليه قد قدر فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف
عن فاجرهما من ان تكون في حكم المذكور او في اعداد المضمر واذا كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف مبني فهو اجابوا
عنه بان بناء الاسم المتضمن معنى الحرف من الجائز دون اللوازم الاترى انهم
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء. وذكر عبد القاهر الجرجاني ان
في بناء الاسم مناقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل عمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم المتضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة العمل عند بهما هذا الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده وبهذا ظهر ان يراد
السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوى على العامل لان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعلة ولان المعنى من
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين ونحوها لما كان
معناهما يشتمل على معنى الشرط بنيت ولتعقيبها اياه علب الجزم والمتضمن على
هذا التقدير هو المضاف دون المضاف اليه العمل في المضاف وجب ان يكون المتضمن

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولئن تم لنا هذا التضمن الا
بان يعطى الاسم حكمه ويجعل مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه ويجعل مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا
المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما
على ما ذكرو انا نقول فعلى هذا ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا
بنى والجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم والاغلب اذ البناء مما يوجب
مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا
تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا
التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء في مفرديهما قائمة ولقوله
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين ينزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا
ما قام مقامه قوله اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة و

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها فى تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف ووقوعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاءنى زيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثانى فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه لانك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدل لك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها فى هند حائل وشاحها وتانيثها فى هند حائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة لاجتماع الزيادتين على اخر الكلمة قوله ولابد فى المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية

التي وضعها للتعريف قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة
ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي
هذا الى تعريف المعرف لا يقال الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو لسقوط
التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيفقد سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين ان كان مفقودا الا انه قد
حصل فيه آخر الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير الحسن وجهه فلما اضفت افاد التخفيف من جهتين وهما سقوط
الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف
منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام
لانا نقول ان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته في الضارب
زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا تسقطه لفائدة المضاف اليه فتكون
في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك هذان ضاربا زيد والضاربو زيد

مع انك لا تفيد خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل فلا يجوز
الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشتبه ذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك
والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باستبدال الضمير المتصل
من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف
جدًّا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل في
قولك ضربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون التي تعاقبه ان يجمعوا
بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربانني وضاربونني كراهة
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا
ضمير مجرور هذا ما اختاره الزمخشري ومال الامام عبد القاهر رحمه الله
الى انه ضمير منصوب بمنزلة في تضربني قوله والاسم التام انما نصب الاسم الذي
التميز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون

كالاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من
اسماء الفاعلين وللصدر الاول اي ان اقود ذا في قولك راقود خلا
قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم يحتمل الاجناس
المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته ضاربا زيدا بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين
كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما يحتملان من
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان زيدا وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا في ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير يمنع من جر درهم
فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون لازما وقد يكون زائدا
فالاول هو ان تتم بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا
خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو ان تتم بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرين اسم موضوع

المضاعف عشرة ولبين تجشع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون عن ثلثة عشر او يقع ثلثون على ثلثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم صيغ
مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان صيغ مع الواو
والنون يمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لا يمكن
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملوء عسل لانه مضاف
الى المضمر ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في له موضع مضاف الى كف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما منع اضافة الملؤ
في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع محل لا تتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من اي تضيفه

الكف قلنا ان ذلك لو لم يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص
كما ان الاناء اولى ما هو موزون ومعدود كالزيت وغيره فاذا اراده في تمثيل
اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة باقتضائه
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى
الكف اذ لا ابهام فيه وبذلك علم انك اذا اخذت الكف منونا غير مضاف
اليه لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التمييز البتة و
انهم شبهوا موضع كف سحابا بعشرين زيدا عمروا فوجب ان يكون العامل للمضاف
المشبه لا المضاف وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا هنا قد انتصب
وجعل احدهما بمنزلة التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه
اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول
العقد الاجماع بينهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول
واحد فالعمل للاقرب منهم او لاحدهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
للتنوين هنا يبطله لما بينا ان اعمال الاسم التام يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد انتفى

الشيخ هو الذي غير المصنف من جعله العامل هنا هو الاسم المنون
لان الشيخ كما جوز ههنا النصب وجعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح وان المقتضيين اذا ازدحما على
واحد فالعمل للاقرب منهما وجد الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل
فيما ذكرنا هو ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت زيد قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع والاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما
عندك من العسل بملاء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا و
لي منوان سمنا فقد زنت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم نقتسه لبنى قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وهذا

فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المغاير وقد يذكر ويراد به مايقابل المضاف وقد يذكر ويراد به مايقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان المميز رفع الابهام فان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز الاول يسمى تميز الجملة ويأتي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد والمميز الثاني يسمى تميزا عن المفرد ويأتي بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع بقوله خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية سماعية

قوله وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها المادة بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لاصالتها في العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

اوالحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس ام غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذا الحرف او الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار تسعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان جوهرها يختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ

اخذ لك كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة مبدأ خروجك
الا انها في الاموال افادت البعض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم
في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ
لا بعض ان يكون الشخص خارجا وغير خارج قد يكون للبيان في نحو
من الله راحم لان العزة تحتمل ان تكون من الله راحم وغيرها فلما قيل من الله راحم
تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتنابك الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد وفي حال
الزيادة على قياس من خولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى
حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا ومن هذه مع انها زائدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه من احد الى اقصى ولهذا قالوا انها
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى الاستغراق
لان المراد اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة لان النكرة في موضع النفي تعم

نعم اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان اما وما جاءني من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل يحتمل له اذ صحة قولك
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ما كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه
مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى في معناها الا انها تفارقها من وجوه وهي ان
مجرورها اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح

فان نصح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى ما
يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل
المعدى بها الغرض فيه ان يتقضى ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي
غايته عليه كذا ذكره الزمخشري في مفصله ولا يجب ان يكون مجرورها
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرورها داخل في الحكم نحو مسئلة السمكة قد اكل الرأس فلا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على
ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره وهذا لم يجز على ما مر ان لا تدخل
على المظهر والمضمر جميعا كالى نحو اليد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر
فلا يقال حتاه ولهذا حتى لا يلزم بها الجر فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها
بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاء في القوم حتى زيد فلذلك
والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في اشتراط مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا
يتصور ان يكون احد طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تكون
للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

اذا اخذ من ادناه فاعلا منتاية وطرف له وان اخذ من اعلاه فاتم
غاية وطرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت الناس حتى هند
خارجة او حتى خرجت هند جاء في مسئلة البسملة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع
على كونها ابتدائية والجر بحروف اي حتى اسمها كما اول واما في
فهي للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في
الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه
منه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم حقيقتها الصاق فعل
القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة
الاستعمال وترده للاختصاص من رفعا للالتباس اذ لو قلت قسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما به وقد وقعوا موقعه الواو وبعد حذف
الفعل لذلك نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله ابعد عنهما التاء
في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقارب بان تم تبدل التاء

عن الواو نحو تالله لأكيدن أصنامكم وأبدل التاء من الواو كثيراً في كلامهم
نحو تجاه وتراث وتخمة وأصلها وجاه ووراث ووخمة ثم ان
الباء لأصالتها في إفادة معنى القسم تستبد عن أختيها بإظهار
الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله وبه لأعبدنه
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك أخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعاً عن الباء لم تدخل
إلا على المظهر والتاء لكونها فرعاً عن الواو لم تدخل إلا على اسم أحد وهو
الله ومن تكون للتعدية نحو ذهبت به أي المعنى أذهبته فانقلبت
التعدية في وجهيها الآخرين قلنا نعم إلا أنها في سائر الأوجه قد أفادت
مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئاً سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسماً منفرداً وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وأدواته وصلة
للفعل محكمة إياه وللمصاحبة نحو خرجت عليه بثياب السفر أي معها قالوا
والفرق بين الباء ومع أن مع ثابتة للمصاحبة ابتداء والباء لا تستدل منها وقد يزاد
في النفي نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم على أحد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى
بالله وزيادتها في النفي أقيس منها في المرفوع كما سبق من اللام فهي للاختصاص
وقال عبد القاهر أصل اللام أن تكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به وكان
ملابسه لها اجرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى
هذا جاء لي أخ لزيد وابن له وقد تأخر ردف لكم واما ربّ فهي للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض ربّ والمقصود ان ربّ للتقليل وكم
للتكثير تقول ربّ رجل رأيته وانت تريد ان تقلّل ذلك هذا اصلها ثم
غلب عليه الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في موضع المدح
وعلى المأثر نحو الا ربّ يوم لك منهن صالح * ولا سيّما يوم
بدارة جلجل * وانها تنفرد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها
يصدّر بها الكلام فيقال ربّ رجل جاءني ولا يقال جاءني ربّ رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك الا زيد وانما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لانها معان دخلت الجمل تتغير معناها فوجب ان يصرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة لتقليل النكرة دالة على الشياع والكثرة واختصاصها بها

معنى التقليل فيهما ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة ومنها انه
ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة
المجاري فلو كان معينا لجاز في قوله لي مثله رجل الجاز ان تقول زيد
رجلا كما جاز في لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلطه
على الاسم يجيء محذوفا والاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
ذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل فهم كان المعنى رب
رجل ادركته او لقيته والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في
بسم الله ولا يظن ان لقيته هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه
مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشيء فاعلا
ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه الصفة اذا كان مظهرا اما
بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما يلزم الوصف لكون
عوضا عن الفعل قيل انما لزم مجرورها الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل
انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما منك اقل من
رجل حسب ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا نعلم الذي استلقا فيما بعد او قليل كثير وما فوق له تعالى

ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه اليه انما تريد ان
فضل زيد بدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد
اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يحمل ان يقاس عليه
اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة اي استقرت

لبنونتك عندنا مذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما و
يكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة وهو بمنزلة
من الجارة في ان الغرض هي الدلالة على ابتداء الغاية وعلى
هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا
مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كشفت الصورة
اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد
بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يوما كانك قلت امد ذلك
يوما واول وقته واخره يوما فلا يجب الاتيان بالمعرفة واما الو
العكس ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز بالـ
ما رايته مذ اثنا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه
وبين ما اذا كان المراد منه اول المدة واخرها ان الرؤية في هذا الوجه لم
يكن يوم الجمعة ولم يحصل شيء منه منفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول
اعني الذي يكون المراد منه اول المدة واخرها كان الرؤية في انقطعت
يوم الجمعة يدل على رايته ثم فارقك الحجر والغرتين في المرفوع من الكلام ان

على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما كما رايته والاخرى
مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رايته و
امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يسغ
تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك
مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما
رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للروية في عموم الزمان
الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت فلم يجز دخول العاطف كما
في الشرط والجزاء ونحو ذلك وانما قال المصنف رحمه الله يجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما
ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قوله
ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الروية معتد بهذا
المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند
اخره رفعت ولو اردت ان مبداء اول هذه المدة الى وقتك الذي

سيكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد
كان بعد ولم تبلغ غايته حرث فقلت ما رايته مذ يومين يدل
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
يثبته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد رحمه
الله انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في
الاول منصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تتصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف وقد
ادخلت ما على عدا وخلا نصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذكر ان التامل لما
في موارد هما وموارد استعمالهما يشهد لما التي تصدر بها انها لا تخلو من ان
تكون مصدرية او مصدرية معم القائل بغيرهما فانها مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان الفعل عند ذ
بمعنى عند المجئ زيدا على او انتكا فيدا فيه تدخل الفعل المضمر يتصل
الحرف انما يتصل اخر نحو انما وربما واذا ادخلت على الفعل ادي
او له نحو ماضي وما يضنا في قوله واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما
في المائة الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف
في عامل المفعول معه ان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو
الفعل المتقدم بواسطة الواو وبعض ذلك انه لا يجئ منصوبا الا
وقد تقدم فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه
الى الفعل او معناه ولهذا لا ينتصب في نحو كل رجل وضيعته لما لم يتصل
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو ويعمل الا عند وجوده قلنا ان الاصل في الواو ان لا يعمل وان يعمل
وما يجري مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى
من ان تجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل
المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله
على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض نحو حرف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة

اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساهٍ
والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد
استعمل ذكروا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن نداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نادت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا يا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده تفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه
ههنا نزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف

امر للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابة
مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة فى حرف النداء فلولا
انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اذ
لاسبيل للحروف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به فى
نحو يالزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه
ضميرا ومال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد لمشابهته بين هذا و
المضاف من ثلاثة اوجه وهى كون الاول عاملا فى
الثانى لانه لا يخلو من ان تجعل متصلا بزيد او بخيرا فان
كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول به مثله
فى مررت بزيد وان كان الثانى كان اظهر لان الثانى
قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثانى
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثانى تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

متحققة فی قولهم یا ضاربا زیدا او یا مضروبا غلامه و یا
حسنا وجهه الاخ والثانی دون الاول والثالث فی قولهم یا ثلثة
وثلثین اسم رجل قوله او نکرة کقول الاعمی یا رجلا خذ
بیدی رجلا ههنا نکرة لانه لا یقصد واحدا بعینه بل کل من
تاخذه بیده فهو المنادی قوله واما المنادی المفرد المعرفة فقد
قد سبقت الاشارة الی العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع کاف الخطاب واما المضاف فلم یبن لما ذکرنا ان
المضاف الیه بمنزلة التنوین لمعاقبته ایاه والتنوین علم التمکن
فلا یجوز ان یبنی مع ما هو بمنزلة علم التمکن واما النکرة فلم
یبن لانتفاء علة البناء فیه حیث لم تقع موقع کاف الخطاب و
فی قوله یا زید ویا رجل اشارة الی ان المنادی المفرد المعرفة
ضربین احدهما ما کان معرفة قبل النداء نحو یا زید والثانی ما
تعرف بالنداء نحو یا رجل فانه لم یکن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حیث انک اذا قبلت علی واحد الجنس وخصصته بالنداء فجری مجری
الرجل بلام التعریف قصدا واحدا بعینه ثم اختلف اصحابنا فی العلم هل یکون باقیا علی

اما فذهب الاكثرون الى انه نكر ثم جعل جنسا نحو زيد من الزيدين
كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا
لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام
ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في
المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة
لحرف علة البناء في المفرد المعرفة علم انه وان كان مضموما لفظا لكن
حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل
على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد اذ فلولا
ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل
وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي
تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في وصف

المنادى حملاً على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهؤلاء
الطريقين لان الضم لما اطرد في كل منادى مفرد معرفة اشبه
في الظاهر ما يرتفع بالفعل فجاء في حمل فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفاً مثلاً كامس يطرد
فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المعرفة
مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في
الضمائر لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف
الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال ويدل على ذلك انهم قالوا
يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم
نظراً الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت
واياك فالحاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على سننه في كل
حال ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملاً على اللفظ
والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من
المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشراً و
يا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لعدم وجوب ان يتحقق في المعطوف
ما يتحقق في المعطوف عليه لبعده عنه الا ترى انه يجوز ان يقال
رب شاة وسخلتها مع امتناع ان يقال رب سخلتها الا ان الواو
تنزل منزلة العامل ولكن ليس الواو بمنزلته في كونه علما للنداء
الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل
على انه لم يجر مجرى العامل جواز قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو
قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو
لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى
بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع
والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم
تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة وان كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى
اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يجوز فيما هو تابع له اذا كان
مضافا الا النصب وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم
كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو وقوله

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايا
وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالندا هو الرجل وانما جاؤا باى
ليكون صلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيصين
بالنداء ولام التعريف فكان هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب
الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان
تقول يا اى ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فانك اذا قلت
يا ايها الرجل زال الابهام فكانك قلت يا رجل وضمة اللام هنا
عوض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب التى
لها عامل ولا عامل هنا ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف
واللام الا الآن فانه بنى مع الالف واللام قيل ان الالف واللام فيه زائد
وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها
حركة للوصف اعنى للمنادى المضموم فانهم يسمونه المبنى المشبهه بالمعرب
حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذاً ينبغى ان يقال انها حركة لها منزلة
بين منزلتى الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من
حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها — المنادى

المبنى قد اعطى شبهاً من المعرب فى ان عملنا بمذهب ابى الحسن الاخفش
فى جعله العامل فى الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة
الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما اقحمت حرف التنبيه
اى وبين صفته تعويضاً لما اى عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا
تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده قد سبقت
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وانما جاز ذلك فى اسم الله لان الالف واللام لا يفارقانه
كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض من همزة اله فصارا كانهما قد تنزلا
منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة فى النداء ولم يجز فى
غيره لان قطع الهمزة مع اللام فى غير النداء وان كانت عوضاً عن
الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عنها معنى التعريف راساً فوصلوا
واما فى النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلاً عنها معنى التعريف
لان التعريف الندائى اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت قوله فان وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين
علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

علیٰ ان كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
لحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
بمنزلة شئ احد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهى نصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية اتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثر وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة فى دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرئ فكما لا شك ان حركة الميم من ابنم حركة الاعراب
كذلك يكون حركة ابن حركة الاعراب لم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم
يبطل الاول فلعرى الثانى عن مقارنة لم يحل نحو بعلبك فلو
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لكنت تحمله على ما عليه الاكثرون
بنائهما على الفتح ولكن لان تصرف البناء فى ابنيت المنادى والابن اى

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم
يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن زيد
لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين انما هو في كلمة
واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا
لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة
فهي كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين
لان الرجل اذا اريد نسبة الى ابيه فاتم ما تكون هذه النسبة
ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم وكذلك اذا لم يقع بين
علمين الا يرى انه لا يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ الاحد ومما
يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين موصوفة
اسقطوا التنوين من غير الذال نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذا

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان لابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنا
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا
لله للمسلمين انما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة الكاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك ومع المظهر تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت
السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا
يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص وهذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع
والمجرور في لك زيد لك ان زيدا لانت اعيد اللام الى الحركة استحقها في الاصل وهو

لتفتح مع المنادى ايضاً لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فتعجبت
حسنه فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام واجاب بان المنادى متروك كما فى قولهم يا بؤس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان
وهذا من امثالهم وفى معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله وترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف فى آخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط عقر الابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن آخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهى التى يكون كلامها
محذوف الفضول فلما كان موافقا لهذا الحذف سمى ترخيما وقيل انها
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الملس
رخاما فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يستأنس بالتغيير ولان

انما يكون لامر مهم فالمنادى يوذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل
التوقف بتمام الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عنُ قالوا لان في الاسماء ما بنا كله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن ان
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير المنادى والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
وذلك لان المستغيث لا يامن من نوع تعلل من المستغاث بالالتفات
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل فتعذر الحذف
والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما

بينهم ثم ان للعرب فى الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف

اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة

او السكون والثانى ان يجعل ما بعد الحذف كانه اسم براسه

ولم يحذف منه شئ فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك يا حا

ويا هرق فى يا حارث وهرقل وان شئت قلت يا حار وهرق بالضم

كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما

لكن كان التقدير يختلف ذلك نحو يا برثن فى رجل سمى ببلبل

ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون فى اخره زيادتان فى حكم زيادة

واحدة بان كانتا قد زيدتا معاً او لم يكن كذلك والثانى

اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم تكن لم

يحذف الا الاخيرة نحو يا حار فى يا حارث بالكسر والضم على

اللغتين وان كان مدة فالاسم لا يخلو اما ان يبقى بعد الحذف

على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا

الاخيرة نحو يا سعى فى المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة

مقدرة فى الياء على لغة من يقول يا حار بالضم غير مقدرة

في تعسف الاجحاف وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم

او منصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة

واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله

الا ما كان في آخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة

على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان

العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث

ان العلم كثير الاستعمال يقبل العلمية ومن حيث انه

لا يلتبس اذا كان الحذف وتاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط

لان تاء التانيث في الكلام في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون ولذلك

لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة لم

يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث غير منفصلة

مبني عليها الكلمة قوله يا ثب قيل او ثبي على اختلاف المعنيين

اذا كان اسم رجل قالوا ان يقال يا ثب قيل واحد الشرطين مفقود

وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة قالوا ان قيل يكون كلا الشرطين

فيه جائز فيه الفتح والضم قوله والآخر الاستثناء مشتق من ثنيته عن مرادي اذا

استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
تثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا
بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قوله وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في الحكم فكيف خرج قلنا المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
في الكلام الموجب او غير الموجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية
تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا كقوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجئ بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف وللمصنف جعل الحرف هيهنا عاملا
كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المتصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه
فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ابدا لامتناع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما

جاءني احد الا زيد والا زيد او مامررت باحد الا زيد والا زيد
ومارأيت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه
يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا
لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها
اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شئ فاذا اردت الاستثناء نصبت
بعد الا لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل
بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان
قولك ماجاءني احد الا زيد بمنزلة ماجاءني الا زيد واذا كان
كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا وجزءا منه بخلاف النصب اذ
هو فضلة ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل عليه اولى وانما لم يجز البدل
في الموجب نحو جاءني القوم الا زيد لان المبدل يقوم مقام
المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت
جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني فكيف ترفعه به وقد نفيته عنه
وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا
عن المجئ فاذا جعلته فاعل المجئ لكنت قد اسقطت القوم

اسا وانتبه وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي
المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا في
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم
تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد ونفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان
الا لا ترد في الاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا
زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المثبت بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا حكم على الاوضاع وخروج بها عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم
البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير الحكم الا
الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في الاصل للوصف ولا صفة تقع الا للنكرة واذا وقعت

لانه موضوع فی الاصل علی ما ینافی التعریف لانک اذا قلت
مررت بغیرک فکل من عدا المخاطب غیره واذا کان موضوعا
علی هذا لم یکن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضیف الی ما
له ضد واحد فیتعرف اذ ذاک نحو علیک بالحرکة غیر السکون فتوصف
به النکرة نحو قولک مررت برجل غیرک تریدان مرورک قد وقع
علی المخاطب و رجل اخر او انک لم تمر بالمخاطب بل باخر او انک
مررت برجل یخالف المخاطب فی المذاهب والشمائل و موضعا لو
خلاف مثلک بخلافه فی الوجهین الاولین اذ المراد به فیهما المخالف
فی الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنی غیر و ماله فی
اصله ثم انهم قد وجدوا بینه وبین الا مشابهة من جهة المعنی
فادخلوا کل واحد منهما علی صاحبه اعنی انهم استعاروا غیرا
لمعنی الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حیث کان
اسما متمکنا واستعاروا الا بمعنی الوصفیة واعربوا ما بعدها اعراب
غیر حیث کان حرفا فالاول نحو جاءنی القوم غیر زید و ما جاءنی
غیر زید احد و ما جاءنی احد غیر حمار و ما جاءنی احد غیر زید

وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي
لغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غير التوغلة في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات
الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها
اما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز ان يستثنى بالا
لان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما الهة
غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة على التوحيد قوله
ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان
سوى عندهم ظرف مكاني في الاصل وحقه ان لا يليه العوامل
لان المعنى المقدر فيه عامل فيناصب لان الظرف منصوب
في كل حال في كل موضع فلا يجوز ان يكون معمولا عاملين في حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك
فيقبح مررت بسواك لانه في معنى مكانك مما يدل على ظرفيته وقوعه

صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجوزونه في السعة مررت بسواك وجاءني
سواك قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالافعال
وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث لزومها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على
ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الحروف
بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع
منصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم وثمه
جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما هو
محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او
ضرب عمرو زيدا وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى لتكون ابعد
من المشابهة اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا

ههنا حصل لمخالفة هذه الحروف للفعل لانحطاطها عن رتبته فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذي سوغ فيه تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لان في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان تقدم على ان نحو في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل في ما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف مقدما عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذاهبا خبراله ولان لم يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جاز لانه لا عمل للحرف
عندهم فى الخبر فلا يفضى الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فكانك تحقق مضمون الجملة وتثبت
تقدمها فى التصديق وكذا اذا قلت بلغنى ان زيدا قائم بالفتح
انما نقلت معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم
يجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا لقائم وان فى الدار لزيدا و
ان زيدا لفى الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو
لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالى الحرفين بمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه ولا يجوز ان زيد قائم لفى الدار لان اللام لا يتاخر
عن الاسم والخبر والا لما وقع فى صلة ان لكونها مع ما عملت فيه مرفوع
المحل بالابتداء جاز فى المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضى الجملة فالم تمض فالنصب

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر

وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف

عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان في الآية

تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضى

الخبر والنذر شاهد له والا فاعلموا انا وانتم بغاة

ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة

التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين الذين

كانوا ابعد منزعا في الشرك واثبت قدما في

الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان

كلها لو امنوا يصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن

غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة

واما في البيت فهي للاشعار بان المخاطبين اوغل

في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا

ولو قيل بالنصب نحو الصابئين واياكم

لما كان من التقديم والتاخير من شئ لان التقديم

والتاخير في المنزال دون القار هكذا ذكر في
الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة
من كاف التشبيه وانّ اذ الاصل في قولك كانّ
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف
فتحت همزة انّ لتكون داخلا على المفرد لفظا
والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه
وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون
الكلام مبنيا من اوّل الوهلة على التشبيه الا ترى
انك اذا قلت كانّ عمرا الاسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك انّ زيدا
كالاسد اذ التشبيه انما يكون
بعد مضي صدره على الاثبات
قوله ولكنّ للاستدراك اعلم
ان لكن متوسط بين كلامين
متغائرين نفيا

واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد ينزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجٍّ للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه و
ما لا يمكن نحو الا ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق بين أنّ وإنّ انّ المكسورة مع
اسمها وخبرها ... قد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تستقل حتى يضم اليها اسم او
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه و
المكسورة فالجملة معها على استقلالها لفائدتها تقول ان زيدا منطلق

ولسكت كما تسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة
للجملة فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول وبعد حتى ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من
طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانه لو ابتدأ الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد على
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد
لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع
جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام
بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الى الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه بعض المشايخ بانه انما
جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده كانه
خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينها
بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا
انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل ان عمرا واخاه لما التبسا عطفا صار عمرو لالتصاقه من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت
لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا
قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكانت بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني مفعولي علمت لطول
الكلام بان وصلتها حتى في مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت

ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحدث والمحدث عنه فيصير
كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى كلامهم
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك غرضهم ان الحدث والمحدث
عنه اذا اجرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه وانما لم يحتج
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
حدث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما
سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان
الجمل فتكسر فتولع وتدخل ما الكافة على جميعها فيكفها عن العمل على
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتبطلها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم
تقول انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد منه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

نا بهكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف تنبيها لا تدخل على الفعلين الا ان
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان
كاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب عنها
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
زيد منطلق وعلمت ان سيخرج او سوف يخرج او ان لا يخرج او قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر كأن ثدياه حقان فصل واللذان
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تعملان عمل ليس
فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها
من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما

اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصهما بنفي الحال كليس بخلاف

لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة

جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة

نحو لا رجل افضل منك امتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في

الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة

منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم والاغلب وذلك لا يتصور

الا في النكرة فروعي ههنا ذلك المعنى وهو نفي الجنس وانكار

معنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء

والخبر ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال

ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال

مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد بطلت بالا وذلك

اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لا تبطل الفعلية وكذلك يبطل

عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد

اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل

عند عدم مراعاة سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على

على المرفوع في باب ان اظهاراً للفرعية وتوماً ولا تقدم المرفوع على قلنا

ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظاً ومعنى واستعمالاً اجمعوا

ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما

ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه

بالاصل فقالوا ولأوجه اخر واعلم ان النكرة نحو رجل فرس تشتمل

على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية

نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل

في الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم

نفي الجنس نوع من التجوز لانه لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس الا

ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو

كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب

الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على

ضده كما يحملونه على نظيره طلباً للتناسب والتشاكل وتحقيقاً للتقابل ثم ان

الاسم اذا كان مضافاً الى النكرة او مضارعاً له انتصب انتصاباً صحيحاً

ذكروا انه كان مفرداً بني على الفتح وقد سبقت الاشارة الى الوجه لبنائه مفرداً وانها معربة في ...

وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا
معنا العلة والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابا صدق لك
ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولامتناع دخول لا على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا
في الدار لان تقديره لا ضاربا زيدا الان او غدا في الدار اما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا الى اخر الكلام
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما ان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
يحذو حذوها حذوا فوجب ان ترفع الخبر كما في ان ايضا معنى النفي فيها
مضمون الجملة فهما ان يكون عاملها في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع ان

في العمل اعطاء لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان مع المنفي مرفوع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا واذا
الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجاز لا رجل وامرأة كاينا عندنا
بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الخبر دليل على ان لا تعمل الا في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم
ان اثبات الخبر في مثل هذا اثباتا هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا
يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين ومنه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان
تكرر لا مع المعرفة جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز
الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال
نحو ابها رجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكر في مثل لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا
قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثاني زائدة مؤكدة لنفي غير عاملة

يعني في الوجود ١٢ منه

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح تشبيه المنصوب
لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع
المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكروا الخامس
لا حول ولا قوة رفع على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على انه لنفي الجنس
والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس
حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه
بمعنى ليس ارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التي نص عليها
والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يتم بعدها الا مرفوع
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا
يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عند
كما قالوا اما زيد عندك وان جاء شيء منه فهو ضرورة الشعر الذي يكثر
استعماله في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على
السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو
والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا
اي اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في انها

ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة

في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو

ان المصدرية نحو احب ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها لأن

الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في

قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بالمعنى انّ زيدا قائم في تاويل

بالمعنى قيامه اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما انّ أن للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة ولا كثر على خلافه

قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل

اصلها لا أن خففت الهمزة وسقطت الالف وجب صار الكلمتان

جعله حرفا براسه وقد ينفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا لا

يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب

الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا وتحدث معنى التحضيض

نحو لولا أخرتني وعلى هذا أكثر الحروف المركبة وعند الفراء أصلها لا
فابدل اللام نونا من الالف قول من قال ان لن تفيد التأبيد ليس بشيء
ولما جاز تحديد الفعل بعدها نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء
بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل
اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانها لا للفعل
منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام او الجارة لا بغيرها
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه
والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهام وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم وانها التاء كالنصب الفعل بها
نفسها من غير اضمار ان اما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال
لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لما عند معتمد على
شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك بالفعل

على المبتدأ الواقع قبلها أعني أنا فهو أولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل إذن
لأن خبر المبتدأ اسم والاسم إذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس
إذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز إلغاؤها البتة كما كان أن كذلك
لأنها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك أنا إذن فاعل كذا فلما كانت
مما يلغى وقد وقع قبله المبتدأ كان المبتدأ أولى بالفعل الواقع بعدها
وكذلك إذا قلت إن تكرمني إذن أكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم
لأن الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لأن
الشرط بدون الجزاء لا يتصور وإذن يصح له معنى من غير نصب إذ تقع حيث
لا يتصور النصب وكذلك إذا قلت والله إذن لا أفعل فتلغي إذن لأنها
إذ الفعل بعدها معتمد على اليمين وإعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
الشرط فيما قبل وكذلك إذا أريد به الحال لا يجوز أن تقول لمن يحدثك إذن أظنك
كاذبا بالنصب وإنك في حال الظن وإن كان الفعل منقطعا عما قبلها
غير معتمد على شيء لأن هذا الباب مبني على الاستقبال ألا ترى أن
أن وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل أن إذن بمنزلة ظننت
تعمل تارة وتلغى أخرى إلا أنها في الإعمال في موضع الإلغاء بأظننت لا حيث تعمل

معنی ولا یجوز فی اذن حیث لا یبطل المعنی ویفید العرض علی ما تقرر
فی ثلثة وان من بینها تدخل علی الماضی فتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف
ان اکثر فی الکلام من تصرف اخواتها فانها اصل الباب وفرع علیها
لذلک دخلت علی الماضی والمضارع فتعمل مع الاظهار والاضمار فان
قلت کیف عد الدخول علی الماضی من خواص ان دون اخواتها وقد نرا
اذن ایضا تدخل الماضی کما فی قول الشاعر اذن لقام بنصری معشر
خشن قلنا لا نسلم ان اذن فی البیت داخل علی الماضی بل
هی حرف ملغاة توسطت بین الشرط المقدر او القسم وجوابه
ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غیر داخل علی الماضی
فی البیت لا لفظا ولا معنی اما لفظا فظاهر لانها داخل علی اللام
المستتر بها الماضی واما معنی فلانه لا تعلق له بالماضی من
حیث المعنی بل هی ملغاة کانه قیل لو کنت من مازن لقام
بنصری اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول علی الماضی
من خواص ان بل مجموع الوصفین اعنی
الدخول علی الماضی والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفین

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي اعلم
ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان
يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا
بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول
الشاعر شعر راويت عن ابي الرهق مطلها * حتى المصيف ويعلو
الفعل ان * فالمصيف مجرور بحتى ويعلو معطوف عليه ومعلوم
النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلاء الفعل
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها
لوجب ان لا يجي ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل يعلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان فاعلم ان العامل في
الكلام ههنا مضاف محذوف فكانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك
خفوق النجم فان المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار نائبا منابه ثم ان الفعل لا ينتصب بعد حتى اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فان
اعني السير قد مضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب
بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه
في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما
اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا ساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فانه
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم او
في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني
حتى بخلاف اخواتها الا انها في الاصل للعطف يعني حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك في
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا و
اظهار ان نحو لئلا تعطيني والاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى اللامات فانا

به جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم يكن الله ليعذبهم اذ
وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيد
ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب عادة فلا اصل لزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لفظ
الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني والاكثر وقالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح معنى فهذه العبارة
معترض عليها لان والمضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير
في قولنا او ان تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول
فهذه العبارة توجه رفعا لهذا الاعتراض انما كان النصب بان مضمرة ههنا ولم
تكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل وان قلت انها ليست منها للعطف لانهم فسروها بالى او الا وحتى
قلنا وشيء من هذه الحروف المفسر هي بها ليس بعامل في الفعل
فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها لانها

لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي

عرض لها في هذا الوضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول

فلان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراك وسمي

من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارض

هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها

بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت

لا تاكل السمكة مع تشربك اللبن وله ان ياكل السمكة على حدة ويشرب

اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت

ان تكفه عن كل واحد منهما فقلت لا تاكل السمكة وتشرب اللبن

بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب

المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك اما قوله والسادس

الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب

باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي

هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه الامر لا خوز ي

فاكرمك منزلا وفصل صيغته تبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة
سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك
زيادة فاكرام مني ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد
الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن
منك زيادة فاني اكرمك اي ليكن منك زيادة فاكرام مني وفي اضمار
ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذلك النهي كما في قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن طغيان
فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا
والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان
ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما
بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
مالا فانفاق مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني و
مقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولكن تحثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك
تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد
تذكيره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع
ان ترى ان الفعل للنصب بعد الفاء مع ان المضمرة له اغراء ولا
من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط
نحو اتيتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر والفا
وقسم جاز فيه الرفع والنصب نحو ائتني فحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك
فحديثا مني انما لزم النصب لاجل ليت وقوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا اجل الاتيان سببا للحديث اى لم
تاتينا فتحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت الا ان يكون ذلك
باضمار شرط نحو والجازمة لم ولما لنفى الماضى واعلم انه انما عملت لم
لاختصاصهما بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضى كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشتبها عملت عملها ولما بمنزلة لم فى هذا النقل فحملت عليها وانما
انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضى لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر فى المضارع دون الماضى لزموها المضارع ولم يجوزوا
دخولها على الماضى كما اجازوا ذلك فى ان الشرطية لان الاصل فى
حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من
الماضى فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضى وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضى لانه هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذى هو اثقل وهو الفرع وفى لما توقع واقول ان

ولما النفي من فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد
معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما ركب الامير وقيل هي في الاصل لم
الحقها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
ندمه ولو قلت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته فهو ولام
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها للمضارع ونقل
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه محرما به الى
مشكوك فيه وانما كسرت من حق الحروف الواردة على حرف واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل للمضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي
وفلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

لحذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفا تشبيها بعضد
فانوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين الحاضرين او
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه
حذف وتخفيف هي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي انما
تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب
ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد علي ذالم فانها تلزم المضارع
نقضا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس
فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال لان
المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس فانك تقوم الى ... او يكون
قد خرج هذا كلا على حجة قوله ومما يجزم ان اذما اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلى الشرط والجزاء لم يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تسألنى اعطك فالفعلان مجزومان جميعا لان معنى ان
يقتضى الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان
نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثانى فلا يظهر فيهما
الاعراب نحو ان جئتنى اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب
فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما فى محل
الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذى يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتنى اكرمتك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثانى فلا يظهر
فيه الجزم كما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الاعراب فلا يظهر فيه الجزم
واما الثانى ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتنى اتيك واتك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر فيه الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم
يجزم وترك على احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنى كما ان [illegible]

لفظا او دعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لن يدل اما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير والمسغبة يوم مسغبة ويوم مسالة
حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اى يقول ليس لمالي منع عنك
قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله يجيء الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي للاتباع
بالشيء فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان
قولك فانت جواب الشرط ليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار شيء يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذا
الاسمية تمنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان

وانما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف
او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي لانه
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي ولا سبيل لتاويل المستقبل فيه
بحال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الاسم ما فيها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء نحو قولك ان
تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة
لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتاول
على انه لو كان فعل خبر لظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه

وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل تكن لك
جزاء اتيانك لو جئ او يقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما في قوله
ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل
فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه
لفظا او تقدير الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من
الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل
التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم مرادا الا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة
الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المفرد دليل عليه
كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزم من المعنى
وحفظه عن الالتباس نحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بان التي
هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به
ضرب او معنى زيد عمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به

ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ليعلم به ان معنى النهي ولكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاوجب ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله ويجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب
بالفاء الا النفي مطلقا اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ان تاتيني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء الاتيان الى وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب يقتضيه
الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
تدن لا تدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات فالاولى ولهذا امتنع
الا ضما بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا فتحدثنا كان معناه انه لم

تاتينا فتحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتاتى ان يقدر فعلا مثبتا
نحو ان تاتينا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع
اضمار ان في النفي ما ذكروه لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا
التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما
هي للمنافاة لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذي هو الشك على خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود
وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا فانفقه لان المعنى ان يكون لي مال
فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جزمته قلت انه لا يدل على ذلك
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجزاء
ان تعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد
الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى وهب لي

لہ ذلك ولیا برئتی ای لبا وارثا او حالا عنه نحو مذرهم خوض یلعب

ای لاعبین او قطعا واستیثا فانحو لا تذهب به تغلب علیه ای انت

علیه قوله ومن السماعیة اسماء تجزم للمضارع علی معنی ان وهی

اعلم ان تضمن الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الایجاز والاختصار

وبیانه انك اذا قلت من تضرب اضرب کان حقه ان یقال ان

زیدا اضرب زیدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب

خالدا الی مالا یمکن حصره ولا تقدر علی استیفائه فاتی باسم عام یشمل

الجمیع وترك استعمال ان معه فقیل من تضرب اضرب فدل علی کل انسان

فلهذا حکم باسمیته وبنی لتضمنه معنی ان وهو منصوب المحل علی

المفعولیة فیما ذکرنا من المثال کانك قلت ای انسان تضرب اضربه

واذا قلت من یکرمنی اکرمه کان محله مرفوعا بالابتداء علی تاویل

ای انسان یکرمنی اکرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائیة وحدها

اعنی اکرمه والجملة الشرطیة لا یجوز ان یکون خبرا لکونها فی صلة من

وبعضهم علی ان الخبر هو الجملتان جمیعا کانك تقول انسان ان یکرمنی

اکرمه هو اعنی من یختص باولی العلم وعلی ضما نحو ما تصنع اصنع اذ

شيئاما ان تضع اصبعه لان ما ابهم يقع على كل شئ فلما قصد
الشياع اتى به وجعلناه شامنا حرف الشرط كما ذكرنا في من
محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان موضع المحل
بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ
لوكان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود
اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتيني اكرمه والمعنى انسان ما
ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى
من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا انى وهو بمعنى كيف
الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال انها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع [illegible]

احدهما ان يكون الالف الاصل بها ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في ايا ما تدعوا فابدل من الالف الاولى هاء هنا ما تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى كف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة ان متضمنتين
الاسما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قبل لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واى تكون ابدا واحدا من اثنين او جماعة
اعلم ان وضع اى على ان يكون واحدا من اثنين وجماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين وجماعة قوله والذين لي
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمر امرر واضافتها نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل يختص
ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك والدليل العام

على اسميتها كلا لانها مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها
بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقصور على افادة المجازاة ويدل على اسميتها انها لا تعرى عن
الاعراب المحلي على ما مر والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تميز اعلم ان اسماء الاعداد
بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التي
هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلثمئات
او مائين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث نحو
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفرد او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما بين من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا العدد نصبوا المميز
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف اما مائة والفا
تضاف الى ما يبينها كما تضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات
مرات والثانى مع التعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولما

فجعل ما بينهما بجرو اليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين في اعلى
حقهما ثم قالوا مائة درهم فاضافوا مئاتها الى المفرد فلم يمتنع الاضا
وهذا حكم الالف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية
الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التميز تنحصر في هذه الا
اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فالحرى ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التميز فصح
تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فالحرى ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم الا
عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على
وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز لانها
بمنزلة عدد مركب اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد والى الجمع نحو كم رجل وكم رجال عندك بمعنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بيّنت بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة فى الاستفهام وبالاضافة فى الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب فتجر بعدها حملا على رب جريا على وتيرتهم فى حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب فى الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهى منوية ابدا فى التقدير واما بنيت فلانها استفهامية متضمنة معنى الحرف وخبرية مشبهة بالحرف اعنى رب او على السكون لانه الاصل فى البناء ثم انها تقع فى وجهيها مبتدأ ومفعولا ومضافا اليها نحو كم رجل ورجلا عندك بمعنى كثير او عشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اى كثيرا او عشرين وبرق كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائهما صدر الكلام فيهما معنى الاستفهام والخبرية منزلة الاستفهامية فى هذا المعنى لانهم اجروها مجرى

واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب ورب صدر الكلام كذا

لما تقرر كم لما كان اسما للعدد موضوعا للكثرة جاء عود الضمير اليه

مفردا او جمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته

ولقيتهم قوله والثالث كاى كاى كلمة ركبت من كاف التشبيه واى

جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاى رجلا وانما نصب مميزها لانها

بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاى وكاين وكاء

بوزن كاع وكى بوزن كيع وكأ بوزن كع فالاكثر ما تستعمل مع من و

كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا الكوفي مركبة

كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف

وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاى وذا ايضا تغير حكمها ولذلك

استوى فيها الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم

ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها

نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان

تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما فكانك

قلت عدد ما درهما قوله السماعية العاملة في الاسماء كلها

تسمى اسماء الافعال ولها رويد الخ اعلم ان هذه الاسماء قد نوبها
لضرب من الايجاز حيث تضع الاسماء موضع الافعال وليس دون
بها مسدها نوع من المبالغة والتاكيد لا يكون في لفظ الفعل ماتيا
فاذا قلت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر
والمؤنث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد
تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود
هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد هو مصدر ارود
في الاصل اي امهل صغر تصغير الترخيم باخذ منه الزوائد وسمي
به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه
خلع عنه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني واما استوى
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل
مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى

المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو سار رويدا اى
مرودين واذا الحقته الكاف فهو اسم فعل كان لمجرد الخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها فى ذلك وإياك نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه اتركه وقد يكون
مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد بمعنى
اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم
لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة فى الاصل
وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل والمعنى
عنا انها فجعلت ههنا اسماء لها فعلى هذا دونك ومنها
هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اى بعد وقيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي
شيئين ولو جعل مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم الظرفية ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكن ما مبهما صالحا
للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم سرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا
اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يمسح منها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان ذلك لانا وان كنا
نفسرهما ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب ذلك الشيء
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقول بعد جدا جدا واما
البعد من جهة المعنى فعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن ابنيتها انواع اخر
من الافعال الثاني اعلم ان هذه العوامل داخلة للمبتدأ والخبر كظننت واخواتها

الاترى انك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون ما
بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بنصب زيد قائما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان
كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا كما اذا
تلفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدأ ونصبت
الخبر لمشابهتها بالافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين و انما
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
فانه يدل على قيام زيد فيما مضى اذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فوائد والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال ولا زواله وقد يستعمل صار

معنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهى فى هذا المعنى تامة
قوله وكان يجى تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه
ناقصة كما ذكرنا ه وتامة بمعنى وجد او وقع نحو كان الامر فلا يفتقر
الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان فى
المهد صبيا اى وجد فى المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان فى المهد صبيا والثالث التى فيها
ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان انت خير من
زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها
الا انهم افردوها بالذكر عدوها قسما منفردا رغبة فى التفهيم
والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من
افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح اخواته اعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجى على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة باوقات
الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى الثانى ان يكون بمعنى دخل
فى هذه الاوقات جارية مجرى اتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان الصار
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
واخواته وهو امسى اضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واخواته او اخواته الا انه تساهل فى العبارة قوله وما
مازال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال بمعنى
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز مازال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها لقبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعنا الضاد وبرح
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لكنه
وفى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اما ما فى ما دام فحا

لما في ما زال لانها مصدرية وموضع ما في حيزها في تاويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيتك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا كان المعنى اجلس مدة دوام جلوسك ولهذا كان الواجب فيه ان يسبق بكلام قبله لانه ظرف لابد مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم فيه الاسكان وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف تخفيفا ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدم عليها شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجوزوا اسظلقا لبس بكر لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا له
عن رتبة الافعال المتصرفة فتلخ والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجرت
عسى مجريها ولهذا اجازوا عساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغنى بها
ان يتكلف لها بناء المضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان
مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون ذلك ادل على مقتضاها والطمع اوضح للغرض المقصود منه
لان ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج
اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه
افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا جرى ذكر الاسم في
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد ويجوز اسقاط ان في
الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز اسقاط ان في هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا
ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيئه
صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشعر فأبت الى فهم وما
كدت ائبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى قد شبه كاد بعسى قال وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لتقريب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك قوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب عسى وكاد وقد يجري
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها نحو اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء
فصل والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابلغ بحيث لا يوجب انتقالهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لاشتراك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

البثوت ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح او الذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا بعينه
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو او هذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلا
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما
وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على
فاعلهما لام الجنس ايذانا بان فى الممدوح والمذموم بهما مثل
ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفى ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع
الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما
القتال فلا قتال لديكم لان القتال فى قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لاشتمال القتال
الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى الجنس عليه وسد مسد العائد اليه
والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانك اذا قلت نعم
الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فقيل زيد اى هو زيد وهذا
على كلامين والاول كلام واحد قوله ونضمر الفاعل وانما اضمر

قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا اوهم
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبه او للبيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التميز كما في عشرون رجلا
والتميز لا يكون الا نكرة وانما خص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيها المذكر والمونث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن حالها
بل يلزم على وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما ازدحم مع الافعال

هو الاقوى وذهب الاخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الاخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل و
فاعله الرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذى هو فى الابهام
نظير الضمير فى نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا فى ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتى
على قول من يغلب عليه الاسمية والثانى ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف وكانه قيل لما قيل حبذا من
المحبوب فقيل زيد اى هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون

الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق
ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تمييزه والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا
ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص
لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد له من ان يجانس المبين
قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته اى بمعنى معرفة
المبتداء على كونه مخبرا عنه بشئ وذلك نحو علمت خالدا كريما
ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل
على الجملة من المبتداء والخبر كما ان اذا قصد امضاءها على
الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت ان هذه الافعال تغير
المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية وبما

الذي كان مبتدأ مفعولا اول والذي كان خبرا مفعولا ثانيا و
نعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم الثاني من المفعولين حكم الخبر
المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر تتجاوز
عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كان بمعنى ترجيح احد الاحتمالين
او معنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من
افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم تقتض المفعول
الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو
من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا تقتضي للمفعول
الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت
قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا تقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته
وكذا رأيت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا تقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة اي اصبتها ومن
خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين اما لو لم يتم الكلام
فيهما لانها داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

لذا لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة او متاخرة اعلم ان
لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعا والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم والفعل وقع
بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
حظه في التقديم بوجه فضعف امره فحسن الغاؤه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من نحو اعطيت لان المفعولين

والاعمال قوله فمن قال بجواز الالغاء في المرتبة الاولى والمراتب اربع بزيادة مرتبة ضعف الاعمال في تقدير المراتب ١٢ د

زید ظننت مقیم کان بمنزلة زید مقیم فی ظنی ولو قلت بل درهم وزعمت انك ترید زید درهم فی العطاء ای احلیت فقبیح والتعلیق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لانه یقتضی صدر الكلام وكذا اللام فیجعل لان الفعل غیر عامل لفظا فاذا قلت علمت ازید عندك ام عمرو وعلمت لزید منطلق كان الجز ان فی موضع النصب لان العلم واقع علیهما وقد عدل الی المبتدأ محافظة علی اللفظ ولا یكون التعلیق فی غیر هذه الافعال نحو اعطیت لزید درهم لان ذلك لا یؤدی المعنی ویفسد الكلام وانما سمی هذا تعلیقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة علی الجزئین فی الحقیقة كانت معملة من هذه الجملة وهی غیر معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغیر معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهی التی لیست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع فی العوامل المعنویة والله تعالی اعلم

الاول الابتداء وهو تعریة الاسم من العوامل اللفظیة للاسناد فان عرفت فیما تقدم ان العامل المعنوی هو الذی لا یكون للسان حظ انما هو معنی یعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا

رحمهم الله لان رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد
وانما قيد بالاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل اللفظية
او لم يسند اليه شئ فلفظ زيد مثلا من غير خبر
لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات
التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا
تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا الجر و
بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه جزءا ثانيا من
الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت
في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب كان عاملا
اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده
بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون الى انهما
يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل
فوائد وهذا المعنى عامل فيهما ليشير الى المذهب الشريف وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء هو العامل في الخبر
ولا ما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدأ
جميعا عاملان في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل
ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك
لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة لشهادة تاويل الاية وهو
هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ
فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما
جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحقت بالمعرفة
وا رجل في الدار ام امرأة لانه متاول بايهما في الدار وعلى هذا في
الدار وقد حسن تقديمه لانعدام الالتباس فيه اعني التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا
بشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت
له ان زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق
والمعتبر فى ذلك حصول الفائدة بحيث وجدته استقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان تذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف الهية وتجحد
ذلك فتنزله منزلة من تخبره لشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا
معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة
فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يخبر بل لو
ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال
ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى فهو متعين للخبرية متقدما
كان او متأخرا لانا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذى
ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتداء وخبرا فانهما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا

هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا

معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن يعرفه

المخاطب باخوته ولا يعرفه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد

خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس

اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا

واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله

بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا

لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة

الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى

الثاني رافع للفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين

على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة

الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به

اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل

المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت

زيد كاتب كان اسد كلاما فعاملة اذن معنوي وهو المعنى الذي

ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل بقيامه مقام الاسم

وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات

وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه

موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي

مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل

فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او

زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ

اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير

مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع

اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير

معتمد ولكنه ارتفع ههنا المضارع لوقوعه موقع الابتداء وانما

عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل

في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة
مرة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين
وانك قد ادخلت الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما هو
العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم ورأيت الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع الاسم وعري المبتدأ من العوامل اللفظية للاسناد كذلك و
كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد
تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل لنشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء

الما، ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة

الموصوف قوله ويحتج للاول بقوله يا عمرو الجواد في انه لو كان

المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما استدل ابو علي على

ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه

يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فمن

مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة

ما هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا

والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان واحدا لما اختلف

حكمهما ومن روى يا عمرو الجوادَ ظانا انه عجز البيت المشهور الذي

هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا

عمرو الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح

ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث

كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون

العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر لا يعود البا

س اللحاف فصول من العربية وهي اربعة فصول قوله الفصل الاول في المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شئ بعينه وهي خمسة الاول المضمر
انا وانت والكاف في غلامك قالوا الاصل في الاسماء التنكير و
التعريف طار عليه على ما سبق في باب ما لا ينصرف والنكرة ما
لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي خمسة اضرب
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او
المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير راجع
الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان
وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته
التعريف فصار [illegible] بارك الله عنه بالمجيء من الاشياء التي يقربه عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته
زيدا في قولك زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو
انما قيد بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا
تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم اذا دخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
او فردا من افرادها فان كان الاول كان التعريف لتعريف تلك الحقيقة

ولتسمى تعريف الجنس و انكان الثاني كان التعريف لتعريف ذلك

المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على

الحقيقة قد يكون لشئ يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان

الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشئ لا

يمكن ذلك فيه وكان يسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله

الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق وقوله والرابع

المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة

الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم

المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغنى عن الصلة اولا يكون والاول

اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها

اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او

الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عين شئ ولاجنسه كالمضمرات

فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في

تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا

مسلمان ومسلمين لهذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما

او نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمًا وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالة النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حالة
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا
حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا وهذا النون بدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصول نحو الذي
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلاتها باللام

ولهذا قيل ان اللام الاولى في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمي
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا
لم يجد لذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما
ومن منزلته ليس فيهما الالف واللام نحو جاءني من عرفته فيكون
بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع
وذلك نحو ما الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفة اعني انها من الجملة
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني اشباهها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيدا المعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي هل ضربته لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون مبينا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي ما
اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

مما يبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه
اخبار آخر الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد
اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد نزلا منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف
العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقل ما تجيء اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف
العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان
من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا
به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم
يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قدم من البصرة لمن بلغه ان انسانا قدم من البصرة الا انه لم يعرف عينه فاقدته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ان انسانا قدم من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع صفة وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما باولي العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك وغلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرف فانكرا وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم والله اعلم الفصل الثاني في المذكر والمؤنث قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث هي الموقوف عليها هاء كرحمة ونحوه احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو وليست للتانيث لان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث الوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث

ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر دار لسلمى بعد
حول قد عفت ۞ بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء
اعنى المنقلبة هاء فى الوقف كما يجى للتانيث يجى لشبه التانيث
ومجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة
وللمبالغة فى نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة
او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله ولشبهها
بالتانيث فى كونها فرعا على الاصل وفرعية التانيث للتذكير قوله والا
الفه الالف يجى للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وحمراء
وصفراء والابنية التى فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم
الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون
للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة
من الحاق التاء وورود غير منصرف فى الاستعمال واما امثلة الاولى
فكثيرة ايضا يورث عدها سامة فوله وجمع على وجهين اعلم ان التانيث الحقيقى ما بازائه

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق
بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت
هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد
جاز طلع الشمس جوازا مستمرا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين
الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس
القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يل به لم يبق
له تلك القوة فيستدل على الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في
غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو
كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا لغير الفصل من غير قبح فمع
الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون
تانيث الادميين لان البهائم لا تميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة
ولا يقصد في تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه تانيثها الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب اي التانيث
الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحد لفظا مقدر فيه التاء نحو
ارض ونعل بدليل أريضة ونعيلة وانما قدر فيه التاء دون
غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا
سمي مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر لشيئين بالاسناد
نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان
كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع
اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدغتني عقرب التاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة
ووريئة حيث اظهرت التاء في الرباعي عكسه عريس وعريب
انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مونثا بوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني
ان الجمع المكسر فرع على جمع للصحيح فاجتمع فيه فرعيان ولما كان
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع

المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال الزمخشري

لنسوة هو اسم مفرد لجمع المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة

اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء

وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما

لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يثبت به التانيث الا

بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص

بالذكور ولم يتغير صيغته عما هو عليه بل الحق باخره الواو والنون

بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا

اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في

المؤنث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم

نحو طلع الشمس اما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة

نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم نعرف ان اسناد

الى ضميرها ام الى اسم اخر يجي بعده نحو الشمس طلع شعاعها او قرنها

مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع

لامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه هنا
هكذا او هذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى
ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءوا المسلمات
هن اذا اسند الى ضميره المستكن ولك ان تسنده الى ضميره البارز
نحو الرجال جاؤا او المسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر
وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الامنا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
اسم الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ
له ان يكون مساويا ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له وان
لفظه بل اسم لمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الآيتين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع لان قوم كل نبي رجال ونساء والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
للادميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغرت لم تدخلها التاء
وانما يلحق التانيث بفعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم
والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
بخلافه حيث فرق بين القوم وبين الابل والجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
لبعض الاسماء الجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فللحمل على اللفظ
لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
معًا له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل
خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات وفي هذا الباب لا يكون له مذكر
لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت
الواحد للذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا
ذلك قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما العكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان
رجالا تقدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انتهى
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واحتيج الى التانيث
للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لزم حذف التاء منه في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا المذكر واحد اثنان والمؤنث واحدة

احدى واثنتان وثنتان واما مافوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر
ويؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع
ما نيف عليها لما نزلا منزلة اسم احد كره اثبات علامتي التانيث فيهما
لاجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى
وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر لسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع
علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة
واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها عن الاسم
الثاني وفي المونث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما الحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و
ثلثون المذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة
قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه لان الاسم المثنى

نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لأنهم
لما جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من البنية وعوضه بدلا
انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا
كانت بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثاني
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف
اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وبغيره
نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بمكانه الذي يقرب منه زيد
قوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرئيل
فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فانه لازالة التجوز
الذي في قوله تعالى فنادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاء زيد نفسه

يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا البصريين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابتة عين كالمعرفة فلا
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تنافي والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشك و
قد صمت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد
يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ان لفظ النفس والعين مثله تؤكد به الواحد والتثنية والجمع المذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يؤكد به الا جميع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
الفعل البتة والكتعون في معناه وهو تبع لاجمعين لا يجيء الا على اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون والبصعون بالصاد
المهملة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
عن اخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما تذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في
المنكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل

العالم وقيل هي للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير مفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل
وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى او للذم ايضا ذلك من الذم والتحقير وقد يجي لمجرد التاكيد
امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني نحو برجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل انما هو حال العدو من سببه
والغرض بالسبب ان يتصل ضمير يرجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشي يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشي هو
من سببه نحو مررت برجل قائم وامراة قاعدة فان مثل هذا فعل
يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت
برجل قائم اخوه فترفع الاخ باسم الفاعل وهو صفة للرجل فلما كان
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا قلت
مررت برجل قائم غلامك لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلو
يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شي هو من سببه نحو

مررت برجل طويل ابوه والثاني ما كان غريزة كالفهم والكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين حيث ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالاكل
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كما في غوري وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذ تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
فاذا انسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه
فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة
في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس وسل
نحو مررت برجل ذي مال وامرأة ذات اسوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا

بالاجناس لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار
فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع للاضافة
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك
لان الاشياء توصف بالاجناس ولا توصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس
فهى تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات
باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشئ الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة لشئ كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما في
التسوّر فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف
الى المعرّف باللام نحو مررت بالرجل ذى المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
في صدر الكتاب واما في المونث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه
بالحركة نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع نحو هن نسوة ذوات
مال ومررت بنسوة ذوات مال ورايت نسوة ذوات مال بالكسر في
حال النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمان
ومسلمون فتدبره وكل صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهي موافقة في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل
من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا
وجمعا ومذكرا ومونثا وواحدا وجمعا لا يجوز ان يكون معرفة ونكرة
فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه
وكان بمنزلة جاءني الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي ولك حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما

جميعا متوافقة لا محالة في كل الاعراب هذا اذا كان الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جارية وبامراة قائم غلامها وبرجلين قائم
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي
فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجب ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا ابوه
وغلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها الا ان
هذه الصفة لما علق الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب يدل
على ذلك واذا تنزلت الصفة لفعل سبب الشيء منزلة الصفة
لفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين
والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثهم كان مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان المبدل انزل
منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان
المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض لهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان
يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك لايجوز ان تقول زيد
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع
من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه
فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار كانه
جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان
اتبعته المقصود ولا ياتى الا فى بديه الكلام والاحسن ان تدخل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه
الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل منه او لا يكون والثانى اما ان يكون بعضه او لم يكن
والثانى اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه او لم يكن والاول بدل
الكل من الكل والثانى بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا انسد باب اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه فان هذا من
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا فى الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله عطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد لايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبدالله زيد
ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبدالله الرجل الذي
تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبدالله اذا كانت الكنية اشهر
فيعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبدالله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوحظ
في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف في
قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر جريه عليه لم يدل عليه وانما
يدل على معنى من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف جملة
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع

شه مثل رجل عالم فان عالما صفة لرجل مشتق من علم وهو موجود فيه ١٢ منه اي لا تدل على المقصود لو افرد

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد
لخصوص الفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
وورود الاول كالساقط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد
هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم
تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا + فبشر عطف البيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد قد ذكر ذلك في
باب الاضافة قوله والعطف بالحرف وحروف العطف الواو لمعنى
الجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك كلها في جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا والواو للجمع المطلق وهي اصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى آخر فيكون من الاصل
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

اولیلیق استقصاؤها بهذا الکتاب وما عزی الی الشافعی من ان الواو تفید
للترتیب فهو افتراء علیه فانه ارفع شانا واعلی رتبة وکعبا فی علم
العربیة من ان یخفی علیه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفیدان
الترتیب الا ان الفاء یوجبه من غیر مهلة وتراخ وثم توجبه
مع التراخی من ثم لم یجز ضربت زیدا یوم الجمعة فعمرا بعد شهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر اما قوله تعالی وکم من قریة اهلکناها
فجاءها باسنا بیاتا وقوله تعالی وانی لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدی فمتاول فانه لما اهلکناها حکم بان الباس قد جاء
وثبات الاهتداء ودوامه علیها واما حتی فهی موضوعة لانتهاء الغایة
وقد ذکر فی حروف الجر ولهذا لم یذکر المصنف ههنا قوله
لاحد الشیئین او الاشیاء او یجیء علی ثلثة اوجه احدها للشک نحو
ضربت زیدا او عمرا اذا اردت ان تخبر بضربک زیدا فاعترضت
شک جوزت به ان یکون ضربت عمروا فاثبت باو وافدت انک
ضربت احدا منهما وقد یقع فی الاستفهام نحو ازید عندک او
عمرو ولیس علی انک تستفهم لشک فی احدهما والثانی للتخییر نحو اضرب زیدا او

يضرب احدهما لا بعينه ولو تحرز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما
هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاتيان على احدهما
بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمروا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم
يذكرها وجعل حروف العطف تسعة ثم ام للاستفهام متصلة اعلم
ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون متصلة ويكون ذلك
الاولى للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك ولكن
ما ضربت زيدا ام عمرا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي
متصلة واذا كانت منقطعة فصح ان يقال لها والاتصال ان
يكون معادلة لهمزة الاستفهام وفيها تثبت جميعا اي الفصل

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتبيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو ان كان عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام و الخبر
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما تكلمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك من هذا السوال شك فاضربت عنه
واستانفت سوالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاء
كانك رايت شيئا من بعيد فظننت ابلا فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت ان يكون
شاء فاضربت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاء فقلت ام
شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا و بل و
لكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وقيل لا عمرو على ان المجيء صدر من زيد لا

عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات وتقول ما جاءني زيد لا عمرو
واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك
انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو وهذا قالوا وبل نقيضة
لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب
للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو
ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان
الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله ان
في هذا المثال وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما
جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت
واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو
فيكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في
الفعل وحده دون الفعل والنفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا اخذا

في عطف المفرد على المفرد ... عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل وحق
الاستدراك بها في الايجاب نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن الفصل الرابع في الاعراب
الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه و
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج في النطق به الى
تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف و
اضعف لكونه من اقصى الحلق وفي المضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا فيه بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع و
النصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق التناسب
او نقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا ولكون
المفعول واحدا اوضاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف انتهى المنهج التوازي والتعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه

خلافا للاخفش لنا ما روي عن علي عليه السلم قال الفاعل رفع
وما اشبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه جر و
ما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقد ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها فقوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى بالمنصوب بالمفعول
لمجيئها فضلة في الكلام مثله وللحال مشابهة خاصة بالظرف بكونها
مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط الحرف

والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحروف وبالاضافة المعنوية قوله
وانما كان الجر في كفى بالله وفي ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا
فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس
فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة
ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب
للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو لسبب المضارعة
التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب صريح
وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا
انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت
اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما

كانت هذه الاسماء نابت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة
فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها وتحصل
الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها كالدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما
لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكر
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اي لا يبرز الفعل الا اليه وذلك

وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر
دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما
استكن فيه من انا ونحن وانت او غيره لازم وهو ما يسند الفعل اليه
تارة والى غيره اخرى كالمنوى فى فعل الواحد الغائب نحو زيد
فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن فى الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا اجرى على غير ما هو له نحو هند زيد
ضاربته هى الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند
فابرزت ضميرها وذلك لازم فى الصفات بخلاف الفعل نحو
زيد ضربته لانحطاطها لرتبة الصفات عن رتبة واما ضمير
المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه بضرار اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يضطر اليهما بل يجد فالجئتهما فضلة ثم الا
بد وبهما ولما للمنفصل فهو جار مجرى المظهر فى استقلاله والتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرورا البتة
اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا
ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا
واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد وزيد
قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة
وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني اما نحن فهو
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة
والمخاض وكذا قيل لتثنيته نحن واما لم يثن ولم يجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب
الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا
وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني نحن على الضم لانه

يستغنی عن المغنین فقوی ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمیر الخطاب
والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب
بخلافها فی ضربت وانما حرکوا التاء لئلا یجتمع ساکنان وقالوا انت
انتِ لم یقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا الاول مرتبة الحاضر وهو المتکلم
وحرکوا فیه النون لاظهار المخرج اذ لو سکنت لکانت غنة فی الخیشوم اذ
خفیت فاثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا
مثل هذا فی ضربت لزمهم حذف التاء من المتکلم وهو بین الفساد فتامل
وانما اختص الفتحة بالمذکر والکسرة بالمؤنثة تقدیما لجانب المذکر
علی جانب المؤنث والفتح خیر من الکسر لخفته ثم قالوا فی التثنیة انتما وفی
الجمع انتم وفی الغائب هما وهم وکان القیاس انتا وانتو لان علم التثنیة
هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القیاس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فیمن یقول انا قال الشاعر حیا الاله فکیف
انا ولانهم لو قالوا انت انتا انتو لزمهم ان یقولوا هو هوا هوو وافضی
الی اجتماع المعتلین فی اخر غیر المتمکن فلم یفعلوا بل لما کان کذلک
من الواو وهو ضیقا فقالوا هما وهم لان المیم من مخرج الواو واجدر علی الحرکة ثم

الزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو بدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها وانتم
وانما حذف الواو تخفيفا حيث امن الالتباس لم يحذف الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وهم وانتما وانتمو
من المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية
من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن و
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا و
يضربن وشددت لان الاصل همن انتمن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المنفصل المنصوب فهو اياه عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه لا محل لهذه

من الاعراب وهي نظير الثاني انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة
ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل بما حكاه من
العرب حتى اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب اضاف
ايا الى الاسم المظهر اى الشواب واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع
منها هو التاء في ضربت وهي ضمة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر و
مكسورة للمخاطب المونث وقد اسكنت للمتكلم باقوى الحركات وانما فتحت
في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل
وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا
في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب
الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اى هو وهند ضربت
اى هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع
فيقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم يزيد والميم فرقا بين
المستكن والبارز اذ تقول ضربا بتثنية المستكن في زيد ضرب
وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمونث اذا
امكنهم الفرق هنا باقحام التاء نحو ضربنا ولم يمكنهم هنا او

قد دخلت هنالك لئلا للخط لزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع
التائين وهو ممتنع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف
ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم فلا ميم هنا فيلزم
منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه
الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان للمضارع لما كان معربا
عوضوا عن حركة الاعرابية النون فتقول في الغائبتين تضربان
ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع تقول
يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه
تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما
لضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخره نحو

بالياء لانها علم للمونث ايضا فی هذی وتقول فی التثنیة تضربان ولم یفرق بینهما وبین المذکر کما لایفرق فی الماضی ضرورة وتقول فی الجمع تضربن کما قالوا یضربن فی الغائب فی المتکلم لایبرز الضمیر لان حرف المضارعة فی اوله تغنی عن ابرازه ویؤمن الالتباس وحکم الامر حکم المخاطب المضارع الا فی اتصال نون الاعراب لانه مبنی او مجزوم وهذه النون تسقط فی الجزم واما المتصل المنصوب فهو الکاف فی اکرمك والیاء فی اکرمنی والهاء فی اکرمه ولفظ المجرور کاللفظ المنصوب علی ما تقدم قوله الا ان الیاء المتکلم فی المنصوب له نون عماد اعلم ان یاء المتکلم اذا کان ضمیرا منصوبا یعمد بنون قبلها نحو ضربنی وتضربنی صیانة للفعل من اخ الجر اعنی الکسر فلا یکون فی بنائه کسر کما لم یکن فی اعرابه جر وتحمل علی الفعل ان واخواتها فی ذلك فتقول اننی وکذا اخواتها وجاز حذفها للتضعیف مع کثرة الاستعمال عما عدا لیت نحو انی وکانی ولکنی ولعلی ولا یقال لیتی الا فی ضرورة الشعر واما اذا کان ضمیرا مجرورا فلا یعمد نحو غلامی وفی لی لان الاسم الجر

لم يجب صونها عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية على
السكون عملت الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة
فوقع معه وما للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل ان علم
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار
مع المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن وقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه
سماؤه اي رب مهمه مستوي الجوانب خالي الطرق والكوفيون على ان
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمر
بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمام مجاز اقرب من انه مثالك سياق الكلام يدل عليه
ومن ضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها وقوله
عن ذي تمام محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذة
ومحول اي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب
اي بل رب بلد وصعد بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد
قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول
ورفع الثاني على انه ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لانه حرف
الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لانه حرف الجزاء عليه فتنصبهما في
الاجملة اسمية والثاني ان يرفعهما على ان الاول اسم كان المضمر والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فهذا الوجه دون
الوجه الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا اما الاول
ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فيجزون
خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا
في الوجه الثالث وهذا الثالث لا يتيسر مع اخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد

في اللفظ تدل عليه مثل ما نوى في اضمار ان مع الفا التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمارها من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بانه
اذ لاشئ في اللفظين دل عليه قوله والقياسية لا يضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من تهيأ
للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وهكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهيئ وللمستهلين معناه لاجل المتهيئ والمستهلين او في
حقه لا ان يكون للمتهيئ والمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا
على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما اضربت
عن قولهم كونوا هودا او نصارى نصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول بك من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من فعل
زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من
ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقريب من هذا
الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع شريطة التفسير من قبيل القسم
الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار
الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا مقدم عليه وهو قوله
تعالى كونوا هودا او وفيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا منتف
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد
خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان
هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا
حكم الاسم الواقع بعد لو وان فاذا وهلا والا ونحو ذلك مما فيه من
اقتضاء الفعل لها للنصب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته لان اقتضاء الفعل الموعنه نه شم عنه بلا نضر

اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا
فعلا او معناه نحو زيدا مررت به اى جزته ولا يصح اضمار مررت لانه
لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه
اهنت زيدا لضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا
باب للاطناب وفيه مجال لكنه يفضى الى الملال فاقتصر على هذا
القدر فليس الرى من النشاف

تمت

بر ناظران انصاف گزين روشن باد كه چون نخلبند حديقه كون ومكان وشيرازه بند اوراق زمان
اين چمن دور از خزان دامن گل نو رسيده خطبه اين كتاب را از خار وخس اغلاط لفظى
ومعنوى محفوظ داشته بنا بر عليه طى كشيم در تحرير غلط نامه اش بوقوع آمد ليكن مهتمم طبع اين
كتاب را غلطش خار عيبى كه على الرغم رسم مروجه چاپه خانه ها در غلط نامه بعمل آمد ناچار بزبان
مى آمد كه باعلان سبب آن پردازد بنجواى والعذر عند كرام الناس مقبول
زبان به استعذار كشايد وآن اينكه تحرير عبارت كتاب را در غلط نامه كه عيب جيان را دست
آويزى قوى طعنه زنى بدست آمده بر سهو كاتب حمل نتوان كرد منشا آن همت كه اگرچه در نا
نسخ مستنده وعند النقل والتصحيح مساعى موفوره بعمل آمد ليكن بسبب قلت تداول اين كتاب نسخه كه
مافوق آن صحت متصور نباشد مصحح اين كتاب را قبل از اتمام بهم نرسيد لهذا نظر بر ناتمامى آن
كتاب بى وسيله در تحرير عبارت مذكوره بعمل آمد واغلاط منسوبه را در بعض مواقع بنظر
كاتب ومهتمم گردانيده بعنوان خطا منت بر چشم مستند رگذارند وخود به تصحيح آن پردازند فقط

تصحیح نامہ اغلاط نسخہ ضوء شرح مصباح

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۳	صبیۃً خا	صبیۃٌ خا	صفحہ ۱۶	سطر ۸	غلط اللفظ	صحیح اللفظ	×	۵	وہو	ہو
×	۹	إنَّ	أنَّ	×	۱۳	فلہ	قلۃ	×	۱۳	اذا	اذ
۶	۱۰	غیرُ	غیرَ	۱۷	۴	یقترن	ان تقترن	×	۱۴	الان	لان
×	۱۴	الاضافۃ	اضافۃ	×	۹	کاسماء	کالاسماء	۲۸	۵	اذا	اذ
۷	۴	قد تعرف	تعرف	×	۱۰	لیکونُ	لیکونَ	×	۷	لموافقتہا	لموافقتہا
۸	۱	سرہا	وسرہا	۱۹	۴	قد	قدیماً	×	۹	الاستباع	الاستتباع
۹	۱	الاسم	مضموم الاسم	×	۷	لسکوت	السکوت	×	۱۰	العاطفۃ	×
۱۰	۷	انہما	انہ	۲۰	۸	معناہما	معناہا	×	۱۳	یکن	یمکن
×	۱۱	فضل	فُضل	×	۹	انہما	انہا	۲۹	۱	یکسر حرف	بکسر حرف
×	۱۲	المتکلم	المتکلم متصل	×	۱۲	ایرادُ	فی ایراد	×	۱۲	جہۃ	جہۃ اللفظ
۱۱	۴	البدلیۃ	البدلیۃ	×	×	نوعین عین	نوعین	×	۱۳	فی نحو	نحو
×	×	یستغنی	یستغنی	×	۱۵	من علامۃ	علامتہ	×	۱۴	ملحرج	مدحرج
×	۸	ضمہا	ضمہا	۲۱	۴	بالتنحیۃ	بالتنحیہ	۳۱	۷	لذا	لذا
×	۱۰	کلُّ	لفظۃ کل	۲۳	۸	رویۃ	رؤیتہ	۳۲	۷	مبنی	بنی
×	۱۲	مشتمل	مشتملاً	×	۱۵	وضع	وضع التمیز	×	۹	یکون	ان یکون
۱۲	۵	ونحو	نحو	۲۴	۶	بدخولہما	فدخولہما	۳۳	۱۰	الارتجے	حتی
×	۸	اللاتی	التی	×	۹	دخولہما	دخولہا	۳۴	۱	واوقع	واقع و
×	۱۲	التعریف	لتعریف	۲۵	۶	یتصل	تتصل	×	۱۱	والاسناد	فالاسناد
۱۳	۹	المفرد	المفرد المعنی	×	۸	یتصل	تتصل	×	۱۵	الجر	الخبر
×	۹	المضاف	المضاف	×	۱۱	حاتَ	حاتِ	۳۵	۷	غلام زید	×
×	۱۰	معربۃ	معربۃ	۲۶	۹	اختص	اختصت	۳۷	۱	وشی	وشیٍ
×	۱۳	عبد اللہ	عبد اللہ	۲۷	۲	افعل	فعل	×	۱۵	التقدیریا	التقدیر اویتک
۱۴	۲	اذا	اذ	×	۴	غیر	کل	۳۸	۱	اذا	اذ
۱۵	۱۲	[illegible]	خلت	×	×	مضاد	مضار عنہ	×	۱۳	بحکم	بحکم

غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
تقولنا	فقولنا	٥٣	٥	يلزِم	يلزَم
ين نحو	نحو	٥٦	١١	اختيهما	لختيهما
او	اذ	×	١٤	الكثرة	الكسرة
ن	انّ	٥٧	٧	ان	جاءني
يجمع	تجمع	×	١١	راو	راوا
يتوسط	متوسط	×	١٥	يستقل	×
الواوو	الواو	٥٨	٥	هذه	هذا
معتدة	مفيدة	×	٧	ففعلوها	ففعلوا
لانخراقها	لانخراطها	٦٠	٦	من	من ليست
شبهتي	شبهي	×	١٥	قول	قوله
في	فيه	٦١	١	بنفسها	بانفسها
المصدرة	الملصق بالنون	×	١٠	التنوين قوله غير المنصرف	هو ما لا بد له الجمع المنون
وراها	ورائها	٦٢	٧	لمشابهة	لمشابعة
اعلمته	أعلمت	×	١٥	اثر	اثروا
رجلٌ	رجلَ	٦٩	٩	للجمع	المجموع
التعين	التعلق	٧٠	١١	فصرفت	فصرف
لثانية	الثانية	٧١	١٤	جاوزنه	جاوزنه
التبيه	التشبه	×	١٥	بين	وبين
هذا	في هذا	٧٢	٦	فانه	فانه صفة
مستفيم	مستقيم	×	١١	ان يكون لازما	ان يكون لازما
الكلمة	الكلم وانما	×	١٣	لزومه	عدم لزومه
ردو	ردوا	٧٣	١	قوله	×
ايتم	ابهم	٧٥	٦	وعل	وعَل
مضافا	مضافة	×	٧	مقام	×
اباه	اباه	×	١٥	واعتبارها	واعتبارها

صفحه	سطر	غلط	صحيح
٧٦	١	تنزل	لتنزل
×	٦	قدُم	قدَم
×	١٣	لأنه	فانه
٧٧	١٠	أنزلي	إنزل لي
×	١٢	أنزل	إنزل
٧٨	٥	من الحمدة	للحمدة
٨١	١٣	اخرِج	اخرُج
×	١٤	اخرُج	اخرَج
٨٢	٥	باء المتكلم	ياء المتكلم
×	٨	ايقاعا	ابقاء
×	١٢	عارضنا وبين	عارضنا وبين هو
×	١٥	بنحو	نحو
٨٣	٢	اذا	اذ
×	٨	فانما	فانما
×	١٠	اذا	اذ
×	١٤	هذا كان	هذا
٨٤	٨	البناء	البناء
×	١٢	ينقسم	ينقسم
×	١٣	معمولة	معمولا
×	١٥	للتمكن	المتمكنة
٨٥	١٠	فيه كل	كل
٨٦	٥	وعلى	اوعلى
×	١١	غيرها	غيرهما
٨٧	٢	بالاسماء	بالاسم
×	١١	في تقدم الاسم	على

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۸۸	۸	سایطرح	مایطرح
۹۴	۱۰	تبناقض	بناقض
۹۰	۳	وهو	واما
×	۷	او	و
×	۱۲	لصنعته	لصنعته
۹۱	۴	بن کرة	بن کرة
×	۵	یجعل سنة الیه	×
×	۶	ولنضیم	ان نضیم
۹۳	۱	وجعل	جعل
×	×	جعل	جعل الخبر
۹۷	۵	للعل	للمعلل
×	۹	هزه	بهذه
۹۹	۵	مع	مع کلامه
۱۰۰	۲	ما	ما
۱۰۲	۹	لتوابع حالا	حالا التابع
۱۰۳	۲	لما	کما
۱۰۷	۱۶	فاتوا فوارکا	×
×	۱۷	کونها	کونه
۱۰۹	۱۳	تقول	لاتقول
۱۱۰	۳	الفاعل	الفاعل
×	۱۲	اضیفت	ضیف
۱۱۱	۶	احتی	احترازا
×	×	الفذ و	الفذ
×	۷	الفذ و	الفذ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۱۱	۱۲	لا	لان
۱۱۲	۹	یراد	ایراد
×	۱۵	لا	لان
۱۱۴	۴	وقوعه	وتوقعه
۱۲۱	۷	اساده	اسناد
۱۲۲	۱۰	حیث	×
۱۲۳	۲	التبعض	التبعیض
×	۱۵	[illegible]	×
۱۲۴	۱	واما	واما ان
×	۴	صرف	صرف
۱۲۶	۱۲	ردما	ردما
۱۲۷	۴	وبه	اوبه
×	۶	والواو	الواو
×	۱۱	فی	فی نحو
۱۲۸	۵	نقل	نقل
×	۱۰	الشیاع	الشیاع
۱۲۹	۱۱	وفیل	
۱۳۰	۱	راجع	فراجع
×	۳	ذکرها	ذکرها
×	۱۲	التعقل	التعقل
×	۱۳	[illegible]	تعصلهم
×	۱۵	خلعت	جلست
۱۳۱	۱	الفعل	[illegible]
×	۷	بعل	لمجعل

صفحه
۳۱
×
×
۳۲
۳۳
×
۳۵
×
×
×
۳۶
۳۷
۳۸
×
×
۳۹
۴۰
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۷

صفحه
۱۴۷
×
۱۴۸
×
۱۴۹
×
۱۵۰
۱۵۱
×
۱۵۳
۱۵۴
×
×
۱۵۵
×
۱۵۸
×
۱۵۹
×
۱۶۰
×
۱۶۱
۱۶۲
×

سطر	غلط	تصحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٩	نكسر	تكسر	١٦٣	١٠	اذا	اذ	١٧٩	٩	الى انحاء	الى انحاء
١٥	الحركة	الحركة التي	x	١٢	مخالفته	مخالفة	١٨٠	٤	في لا	فلا
٧	للعصبية	للعصبية	١٦٤	٨	نخوان	نخوان	x	١٢	وما قوله	قوله
١٠	تجاوز	تجاوز	١٦٥	٧	احنى	احنى	١٨٤	١٠	بينهما	بينهما
٢	بنما	لنما	x	١٥	لا يخلو	ولا يخفى	١٨٥	٢	كما	لما
١٣	بعض	بعض	١٦٦	١	صلتها	صلتها	١٨٦	٣	العطف	عطفت
٦	كان	x	x	٦	عملت	علمت	١٨٧	١٣	ويقصر	يقصر
٧	بقيل العلة	ثقيل	١٦٧	٨	ان	ان	١٨٨	٧	ما يعقبها	ما يعقبها
٩	في الحال	x	x	١٠	عملت	علمت	١٨٩	١	اذا	اذ
٦	للنصب	المنصوب	١٦٨	١١	منا تما	بعضها منا	١٩٠	١	النفي	الا النفي
٥	اذا	اذ	١٦٩	١٢	دفع	رفع	x	٥	اذا	اذ
٧	اذا	اذ	١٧٠	١٣	على	على ان	x	٦	تانيه	تانيه
٩	مقصود في او جزء	مقصود او جزء الا جزء	x	x	الا ان	ان	x	٧	الى	ان الى
٢	تعاقبه	يعاقبه	١٧١	٢	اذا	اذ	x	١٠	لا	نحو لا
١١	المنفي	المنفي	x	١٥	الاولى	الاولى	x	١٣	فالوا	قالوا
٢	فيحولونه	فيحولون	١٧٢	١٥	الاصل	الاصل	١٩١	٢	فانيتها	تانيتها
١٣	عمرازيل	عمرزيد	١٧٣	٥	يقول	تقول	x	٩	[illegible]	[illegible]
٧	الحرف	الحرف	x	١٢	الجليل	الخليل	x	١٠	فالعقد	فالعقد
٩	بان	ان	١٧٤	٣	تحته	تحته	x	٤	نصب	نصب
٥	قل منها	نقل منها	١٧٥	١٠	اذا	اذ	x	١٣	الخوا	الخوا
٦	نقلت	نقلت	١٧٧	١	[illegible]	[illegible]	١٩٢	١	نحو	نحو
١	[illegible]	[illegible]	x	٦	[illegible]	[illegible]	x	٢	استينا	استينا
٣	اذا	اذ	x	١٥	[illegible]	[illegible]	x	٧	استيفا	استيفا
١١	اذا	اذ	١٧٩	١	به	به سنجم	x	٨	استولى	استولى

١٣ / ٧ / ٣٠١

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۹۳	۷	یاتینی	یاتنی
x	۱۲	تلحقها	تلحقهما
x	۱۴	یجاذی	یحاذی
۱۹۴	۵	للا	الا
x	۱۲	یاتینی	یاتنی
x	۱۳	او	و
۱۹۵	۳	مقصور	منقسم
x	۶	بتمامها	فی انهما
x	۷	لابهام	الابهام
x	۹	اقل مثاله	امثلة
۱۹۶	۸	اذا	اذ
۱۹۷	۶	نعل	فعل
x	۱۰	[illegible]	[illegible]
x	۱۶	البناء	للبناء
۱۹۸	۹	لانها	لا انها
x	۱۲	و	او
۱۹۹	۲	لکثرته	للکثرة
x	۸	کنایة عن العبد وکذا	کذا الثانیة عن العبد
۲۰۰	۱	افعاء	اسما
x	۳	نوع	والنوع
x	۴	الفعل	اهمل
x	۱۳	یبنی	بنی
۲۰۱	۲	او	و
x	۱۴	[illegible]	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۰۲	۳	لکن	لکونه
x	۴	منها	ومنها
۲۰۳	۹	اوردوها	اوردوها
۵	۴	لاقران	اقران
x	۸	اوله	اولهما
x	۱۵	دام	مادام
۲۰۷	۱۲	والطمع	و
۲۰۹	۹	وفرق	وفرق اخر
۲۱۰	۱۳	المضاع	الفعل الثانی المضارع
۲۱۱	۱	فیهما	فیها
x	۶	تعلم	تعلم
x	۱۲	عمرو	عمرو
۲۱۳	۱۱	الاسم	اسم
۲۱۴	۱۴	وفیمن	فیمن
۲۱۷	۱۶	لانتفیه	لانتفاء
۲۱۸	۱۰	الجملة	الجهة
۲۱۹	۳	او	و
x	۵	معربة	معربة
x	۸	التعلیق	التحقیق
x	۹	خبرا	جزء
x	۱۲	اذا	اذ
x	۱۵	الثلاثة	السلاسة
۲۲۳	۱	فانها	فانهما
x	۹	وصا	صب

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۴۳	۱۲	ولکونه	لکونه
۲۴۴	۱۲	العامل	العوامل
۲۳۵	۱	الماء	والماء
x	۹	حلمها	حلمها
۲۳۷	۴	الغالیة	الغالة
۲۳۰	۷	مالدے	الذی
۲۳۳	۹	وشها	شبهها
x	۸	لا الفه	الالف
۲۳۵	۹	ما لتصغیر	بالتصغیر
x	۱۱	غریب	عریب
۲۳۷	۱۲	الامنا	الامینا
x	۱۵	فانها	فانما
۲۳۹	۳	اِعجاز	اَعجاز
۲۴۰	۱۲	الحق	ما الحق
۲۴۲	۲	عسر	عین
x	۱۱	صحیح	صریح
۲۴۴	۷	من	وهو من
۲۴۵	۱	کا لفهم	کالفهم
۲۴۶	۳	ذا	ذات
۲۴۷	۷	موافقة	توافقه
x	۱۰	اذا	اذ
۲۵۰	۱۳	خاصًا	خاصًا
x	x	فلکة	فلکه
۲۵۱	۲	قوله	وقوله

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۶۱	۱۳	یقرب	یقلب	۲۶۳	۱۰	وهو	هو
۲۶۲	۶	ترقبه	ترقیه	۲۶۴	۲	الرجمة	الرجمة
x	۱۱	جمع	جمیع	x	۹	اشترکوا	اشرکوا
x	۱۲	قالوا	قالوا	۲۶۵	۵	مضغی	مضغی
۲۵۳	۸	بانه	فانه	x	۱۴	اذا	اذ
x	۱۰	واو	واوه	۲۶۶	۸	الغایتین	الغایتین والغایة
x	۱۵	للتخییر	للتخییر	x	۹	مغربا	معربا
x	x	امرته	مرته	x	۱۰	الغایتین	الغایتین
۲۵۴	۱۵	بینها	بینهما				
	۱	بالیمین	بالتبیین				
x	۴	الخبر	الجنس				
۲۵۸	۸	الثلثة	الثلاثة				
x	۱۴	مثله	مثلثه				
۲۵۹	۱	والحر	والحجر				
x	۳	اذا	اذ				
x	۸	اذا	اذ				
x	۱۰	فاعرابه	واعرابه				
۲۶۰	۱	تفعل	تفعل				
x	۱۱	رتبة و اماضر	رتبة و اما ضمیر				
x	۱۲	الاسناد	الاسناد				
x	۱۴	لمجیها	لمجیئها				
۲۶۲	۵	ذیل	ذیل ب				
x	۴	اسبق	سبقت				
x	۱۴	استو	استوا				

[illegible]

قطعهٔ تاریخ تصنیف رسالهٔ ...

ضوء مصباح را که اغاجان / طبع کرده به طرز تازه و نو
سنگ طبعش ز بیستونی بود / که در و کوه کن نده خسرو
تنگ در برکشید قالب طبع / بت این سنگ العبد تنگ و ...
کوه طور است قالب طبعش / که ز ضوء تافت پرتوش نو
بوده الوعل هصیح ان / که ز کمال عبد برده گرو
بره شرح وصف آن علام / حی جبابل حبان شوم بهرو
که بهر کام از دوات و قلم / پای چوبین فرو رود در گو
از ازل دست لسبت روشن / نام والای ان جناب بضو
گر بیعانه نقد جان طلبند / تو بخوید اشباد ل جان شو
که بهر نحو یابی این نسخه / جبرئیلت حرف من ثبت نو
پیش این قوت روح طالب علم / نان و حلوا المتجر دبه دو جو
ور حروفش ز راستی درست / یا عه گوش حاسد بجز تو
که شب مه بود سواد و بیاض / در شب ماه سگ کند عو عو
گفت تاریخ طبع آن موجد / و صدا افزود لوز طبع به ضو